المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية

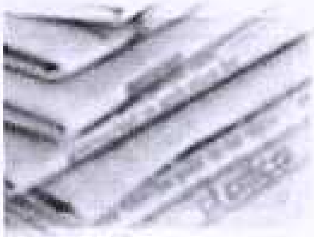

نشرة الصحف

الجمعة 6 أبريل 2012   العدد: 4272

محتويات العدد	الصفحة
• أصداء انعقاد المجالس الإدارية في الصحافة الوطنية	1
• أمازيغية: حديث عن استقبال السيد الوزير اليوم لوفد عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية	3
• "وزراء التعليم والتجهيز والاتصال يضعون ملفات فساد بين يدي الرميد"	4
• جهات : أنشطة الأكاديميات والنواب	13-6
• هذا الخبر : مسنة تقاضي أستاذة في محاربة الأمية بسبب كتاب	15
• قضايا وآراء: منظومة التربية والتعليم	29
• افتتاحيات الصحف الوطنية	31

الصفحة:3

العلم

التاريخ:2012/04/06

العدد: 22252.

في الدورة الحادية عشرة للمجلس الإداري لأكاديمية جهة الشاوية ورديغة

المصادقة على برنامج عمل الأكاديمية وعلى ميزانية 2012

سطات : عبد الواحد عاويل

صادق أعضاء المجلس الإداري لأكاديمية جهة الشاوية ورديغة المنعقد في دورته الحادية عشرة بسطات، تحت الرئاسة الفعلية لمحمد الوفا وزير التربية الوطنية بالإجماع على برنامج عمل الأكاديمية وعلى ميزانيتها برسم سنة 2012 وكذا على قانون الصفقات الخاص بالأكاديمية.

وقد تطرق السيد الوزير في كلمته الافتتاحية بالمناسبة لمبررات عقد هذه الدورة والتي أجملها في الطابع الاستعجالي للمصادقة على الميزانية، وتوفير مستلزمات التسيير للأكاديمية وكذا الإعداد الجيد للدخول المدرسي المقبل في ظروف جيدة. كما أشار إلى قانون الصفقات المعروض للمصادقة، الذي جاء لتسهيل مسطرة الصرف في المجال المالي بالنسبة للأكاديميات معتبرا إياه مكسبا مهما في مسيرة الأكاديميات الجهوية.

وكان أعضاء المجلس قد استمعوا إلى تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، الذي ركز على مجالين: مجال الدعم الاجتماعي حيث تطرق التقرير إلى عدة نقاط منها الرفع من عدد الممنوحين والممنوحات بالمطاعم المدرسية بالابتدائي والإعدادي وتجديد العتاد المطبخي بالمطاعم المدرسية والداخليات... والمجال التربويكخلق وتجهيز المكتبات المدرسية بالمؤسسات التعليمية بالعالم القروي وتدارك الخصاص من المساعدين التقنيين داخل المؤسسات الثانوية التأهيلية وتعزيز ميزانية أنشطة الحياة المدرسية لفائدة الأندية المدرسية الثقافية والرياضية، وتوفير فضاءات لهذه الأندية داخل المؤسسات...

وفي عرضه، تناول السيد محمد زكي، مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة الشاوية ورديغة برنامج عمل ومشروع ميزانية الأكاديمية لسنة 2012، مقيا حسب أربعة أقطاب: قطب التعميم والقطب البيداغوجي وقطب الحكامة ثم قطب الموارد البشرية، حيث ابرز فيه المعطيات الإحصائية ذات الصلة بتوسيع العرض التربوي بالتعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي والتأهيلي، من خلال توسيع إعداديتين (02) ب 12 حجرة و إحداث 11 ثانوية إعدادية و 03 داخليات بالوسط القروي و داخلية (01) بالثانوي التاهيلي، فضلا عن تجهيز العديد من الحجرات (32 حجرة) بالاسلاك التعليمية الثلاث وإحداث ثانويتين تاهيليتين (02) وإحداث مدرستين جماعيتين (02)، وتأهيل المؤسسات التعليمية بمختلف الأسلاك الدراسية وكذا بعض الداخليات (02 بلسلك الثانوي)، وتذليل الصعوبات السوسيو اقتصادية والجغرافية التي تحول دون ولوج التعليم الإلزامي عن طريق الإطعام (19542600درهم) والزي المدرسي الموحد والمحافظ وغيرها وتوفير النقل المدرسي، والاهتمام بالفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وتشجيع استمرار المتمدرسين في التعليم بمحاربة أسباب الانقطاع الدراسي، تحسين جودة الحياة المدرسية، و تشجيع التميز (تأهيل

مراكز الأقسام التحضيرية و تحفيز التلاميذ المتميزين)، ووضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه، وتطوير الممارسات البيداغوجية، وتطوير البحث التربوي، ذلك ان الجهة تتوفر على عدة فرق للبحث التربوي، و التعبئة والتواصل حول المدرسة من خلال مخطط جهوي ومخططات إقليمية لمواكبة الدخول المدرسي 2012-2013، وتعبئة الشركاء، وتعزيز اللامركزية واللاتمركز من خلال تفويض الاعتمادات

2/2

يشكل سنوي للمؤسسات، وتقوية المجالس التقنية بالمؤسسات وتعزيز كفايات الأطر التربوية من خلال إعداد مخطط استراتيجي للتكوين المستمر، و دعم آليات التأطير والتفتيش بالتعليم المدرسي، كما نوه محمد زكي أمام أعضاء المجلس الإداري، بأهمية مساهمة الشركاء في النهوض بمنظومة التربية والتكوين بالجهة، إن على مستوى الدعم الاجتماعي أو على مستوى تأهيل وبناء وتجهيز المؤسسات التعليمية وغيرها من المجالات.

وقد همت المناقشة عدة جوانب تشمل مجال توسيع العرض التربوي ووضعية الأراضي المخصصة لبناء المؤسسات التعليمية، وقلة الأطر الإدارية والتقنية ببعض المؤسسات الثانوية التي تتوفر على أعداد كبيرة من التلاميذ، وتكثيف التكوين المستمر لها، وقلة استفادة الجهة من الخريجين الجدد، وإضرابات نساء ورجال التعليم، والنقل المدرسي، وامتحانات الباكالوريا وخاصة ما يتصل بالمراقبة المستمرة، وتكوين أساتذة التعليم المدرسي الخصوصي والحركة الانتقالية للأطر التعليمية والساعات الإضافية، وتسهيل عملية متابعة الدراسة بالجامعة من طرف الأساتذة، وقلة الأطر التربوية الكافية لتدريس اللغة الامازيغية، والاكتظاظ بالأقسام، والأقسام متعددة المستويات بسلك التعليم الابتدائي، و تقنين الشواهد الطبية، والمنح المدرسية لفائدة الناجحين في امتحانات الباكالوريا، وأهمية إحداث المدارس الجماعاتية وتسريع وتيرة إنجازها، وضرورة التحكم في اللغات، وإعادة النظر في الامتحانات الجهوية، وتكثيف حملات التوجيه لفائدة التلاميذ، وآفاق التخرج بالنسبة للأقسام التحضيرية، و التعويضات الخاصة بأطر الإدارة التربوية، والاهتمام بالدعم الاجتماعي لنساء ورجال التعليم وتأهيل الموارد البشرية في التعليم الخصوصي والأولي، وتوفير الأمن بمحيط المؤسسات التعليمية لحماية التلاميذ من بعض الظواهر السلبية، كما تساءل السادة المتدخلون عن القرارات التي اتخذها السيد الوزير عقب توليه المسؤولية، والتي تهم بيداغوجيا الإدماج وتامين الزمن المدرسي، والتكوين المستمر...

وفي معرض رده على مختلف التساؤلات التي أثيرت من طرف السادة الأعضاء، ثمن السيد الوزير انخراط السادة الأعضاء في المجهودات الرامية إلى النهوض بقطاع التربية والتكوين بهذه الجهة وتبويئه المكانة التي يستحقها، داعيا إياهم إلى مواصلة الجهود الداعمة لعمل الأكاديمية في تجاوز الصعوبات القائمة بالجهة ذات الصلة بتوسيع العرض التربوي وتأهيله وتأطيره، و دعم الأمن داخل المؤسسات التعليمية و بمحيطها... كما أكد على وعي الوزارة العميق بمختلف الإشكالات القائمة من قبيل حسم جميع الحركات الانتقالية داخل أجل لا يتعدى شهر يوليوز لضمان دخول مدرسي مستقر وجيد، و مشكل الإضرابات المتواترة، التي تتطلب تأطيرا قانونيا وتنظيما، والإشكالات التقويمية المرتبطة بسلك الباكالوريا، والإطار القانوني الخاص بمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي، والخصاص القائم على مستوى الموارد البشرية، التعويضات الخاصة بأطر الإدارة التربوية... وانكبابها على صياغة مجموعة من الإصلاحات تهم الحكامة والشفافية في تدبير منظومة التربية والتكوين وإشراك كافة الفاعلين والمتدخلين.

التاريخ: 2012/04/06
العدد 10058
الإتحاد الاشتراكي
الصفحة: 3

قاموس وزير التربية..

مكناس: عزيز العكباتي

«مكلخ»، «اللصقة» «... ا جمع قلوعك»... هي مفردات تمتح من قاموس أسافل المجتمع، بله أن تكون قاموسا مفضلا لوزير.. واي وزير يا حسرة وزير التربية، عاشت الأسامي!

الألفاظ هاته، لم يستعملها وزير «تربيتنا» في إحدى جلساته الخاصة، أو الحميمة وإنما شنف بها ، مسامع أعضاء المجلس الإداري للتربية والتكوين، المنعقد مساء الأربعاء21مارس 2012 بقاعة الاجتماعات بعمالة الإسماعيلية سابقا، وهو الاجتماع الذي أمر الوزير، بأن يحرم رجال الإعلام من تتبعه، وكأن هموم التربية والتعليم، هي سر من أسرار الدولة ، التي لا يجب أن تصل إلى الرأي العام عبر الصحافة. عاش الوضوح وعاشت الشفافية!

وما أن افتتح الاجتماع، الذي كان من المنتظر أن يشكل فرصة سانحة للوزير للإنصات إلى نبض كل شركاء المسألة التعليمية بالجهة، وفسح المجال لاستعراض مشاكل القطاع، وحسن الإنصات للفاعلين التربويين ، خاصة وأنه أول اجتماع يحضره الوزير بهذه الجهة بعد التنصيب ، ما أن افتتح الاجتماع ، حتى تبين أن كل هموم ومشاكل قطاع التعليم، لا تعني شيئا لوزير التعليم الذي افتتح بنفسه الاجتماع ، خلافا للأعراف ، وسار يسبح بالحاضرين ، في الحديث عن شخصه وعن تحمل حقيبة سفير في بلاد الهند :

وتحدث عن جهله بمضامين المصطلحات التربوية ، باستهجان وتعال كبيرين ..؟؟ يخطب .. ثم يخطب.. على مدى ساعتين من الزمان ، ولم «يطلق» الكلمة للحاضرين حتى «سخفهم»، وهنا ابتدأ فصل آخر من الجهل بأبجديات وأدبيات الاجتماعات ،أبان فيه الوزير عن روح لاديمقراطية، متبرمة بأي رأي ولو كان غير معارض ، وأبان فيه أيضا عن باع طويل في إتقان اللغة الشعبية المبتذلة .. فصل جديد انعدم فيه لدى الوزير كل ما يحيل على اللياقة ، وحضرت فيه «الفهلوة» والقيافة الزائدة، وليسمح لي السيد الوزير على استعمال الألفاظ الأثيرة لديه، لأنني أخاف ألا يفهم سواها ..

لقد حول الوزير اجتماعا للمجلس الإداري للتربية والتكوين، في جهة من أكثر الجهات هشاشة، إلى حلبة لاستعراض العضلات ، أعطى فيها الوزير لنفسه الحق في اللغو، والتطرق لكل الموضوعات - إلا موضوع التربية طبعا- كما أعطى نفسه أيضا حق مقاطعة كل المتدخلين ، ومنهم من لم يتم بعد جملته الأولى، وأربكهم بشكل مهين.. يقول لهذا «اللصقة» .. ويبخس الآخر بالقول :«وا..هز شوية المستوى» .. بل حتى مدير الأكاديمية ، لم يكفه فيه أن حيد دوره في هذا الاجتماع، وإنما تمادى إلى التدخل في منع يوم دراسي ، كانت الأكاديمية قد أعدت لتنظيمه ، واستبدله بأن تقوم بالمطلوب لجنة من الوزارة، سيتكفل هو نفسه بإرسالها .. عاشت الجهوية واللامركزية واللاتمركز.

لقد شكلت إهانات الوزير سهاما للجميع، لم يسلم منها حتى المسيو كزافيي، فارس بيداغوجية الإدماج ، مفتخرا بكونه قد خاطبه بالقول : «جمع علي قلوعك من هنا ..؟ وعندك يومين ، لا غير ما باقيش نشوفك فالمغرب.. !»

لقد كان بحق اجتماعا/ مهزلة ، خلف استياء كبيرا لدى كل الحاضرين ..

وفي كل مرة ، كان يسأل في تشف لا تخطئه العين والأذن : «ياك بعدا ماكايناش الصحافة؟» قبل أن يطلق العنان .. و..زيد يا لسان... وعيد ما كان ..؟؟

عبارة دارجة، يمكن اعتبارها الكلمة المفتاح لدى الوزير، كان يرددها بطريقة استنكارية مقاطعا بها كل متدخل: «وا خليو الناس تتيق فينا شوية».

أما نحن فنسأل : كيف يمكن الاطمئنان إلى سير المنظومة التربوية وقد أوكلت مهمة تدبيرها وإصلاحها لوزير، لا يتورع عن الاعتراف بكونه لا يفهم شيئا عن بيداغوجيا الإدماج ، ولا يدرك معاني العديد من المصطلحات التي تؤطر حقل التربية والتعليم؟ وهل بأسلوب الوزير في تكميم الأفواه ، وإسكات الصوت المعارض، ومعاداة الصحافة ، وركوب هكذا خطاب ؟ وهل بالتعالي ، وإهانة الفاعلين التربويين والشركاء يمكن تدبير قطاع من حجم التربية والتكوين؟

التاريخ: 2012/04/06 العدد: 9061	رسالة الأمة	الصفحة 4:

احتجاج أمام عمالة الجديدة أثناء انعقاد مجلس أكاديمية الجهة

شهدت الساحة المقابلة لمقر العمالة أثناء انعقاد المجلس الإداري تنظيم وقفة احتجاجية دامت زهاء الساعة دعت إليها أربع نقابات تعليمية وهي :الجامعة الوطنية للتعليم – النقابة الوطنية للتعليم - الجامعة الحرة للتعليم والجامعة الوطنية لموظفي التعليم، ويأتي تنظيم هذه الوقفة دفاعا عن مؤسسة الأعمال الاجتماعية بالإقليم حسب ما ورد في بيان أصدرته النقابات التعليمية المذكورة محرر في تاريخ 22 مارس المنصرم وهو يوم اجتماع عقده ممثلوها في مقر الجامعة الوطنية لموظفي التعليم ،وقد خصص لدراسة تطورات وضعية مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بالجديدة . انعقد المجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة دكالة عبدة صباح يوم الجمعة 30 مارس الماضي بمقر عمالة الإقليم من أجل المصادقة على الميزانية وقانون الصفقات الخاص بالأكاديميات، وقد ترأس أشغاله وزير التربية الوطنية. والجدير بالذكر أن المجلس الإداري المذكور كان قد اجتمع في آسفي يوم 21 مارس المنصرم لمناقشة حصيلة البرنامج الاستعجالي خلال الفترة الممتدة مابين 2009 و2011 إضافة إلى تقارير اللجن المنبثقة عنه.

بوشعيب احنيش

2

الصفحة :2	الأحداث المغربية	التاريخ:2012/04/06 العدد: 4631

اختلالات ملف تدريس الأمازيغية على مكتب الوفا

ملف ملتهب سيوضع على مكتب وزير التربية الوطنية محمد الوفا. زوال اليوم سيستقبل في مبنى وزارته وفدا عن المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية يرأسه العميد أحمد بوكوس. النقطة الوحيدة التي ستطرح على جدول الأعمال تحريك ملف تدريس الأمازيغية المهدد بالفشل.

قبل أن يجتمع الوزير الإستقلالي بوفد المعهد الملكي، دقت الجمعيات الأمازيغية ناقوس الإنذار، لكل استنكر سياسة «اللامبالاة وصم الآذان» التي تنهجها الوزارة ومعها جل الأكاديميات والمندوبيات تجاه تدريس الأمازيغية أحد أهم مكتسبات الحركة الأمازيغية منذ عهد حكومة التناوب التوافقي والتي كادت أن تصبح في خبر كان.

مصادر مقربة من المعهد أكدت أن الوزير سبق أن تجاهل لقاء أعضاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لكن رئيس الحكومة عبد الإله ابن كيران تنبه لأهمية الملف وكونه يكتسي صبغة سياسية، وطلب من وزير حكومته بحث المعهد مع مؤسسة عهد إليها بتقديم الإستشارة للمؤسسات الرسمية في كل الملفات المتعلقة بالأمازيغية، خاصة أن بعد ضغط الجمعيات الأمازيغية وضغط الشارع في مسيرة «تاوادا ن ئيمازيغن» السابقة بالرباط والمقبلة بالدار البيضاء.

لن يجد أعضاء المعهد الملكي صعوبة في إيصال الرسالة إلى وزير ينتمي إلى حزب كان ضد ترسيم الأمازيغية في الدستور، فالأمر لا يحتاج سوى إلى تفعيل الاتفاقية الموقعة بين المعهد الأمازيغي ووزارة التربية الوطنية سنة 2003، ثم تحصين المكتسبات التي تحققت في مجال تعليم الأمازيغية، والرقي بتعليمها ليكون في مستوى الوضع الدستوري للأمازيغية التي أصبحت رسمية إلى جانب اللغة العربية.

طيلة عشر سنوات من حياة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أعدت المؤسسة الكتب المدرسية والدلائل البيداغوجية لستة مستويات من التعليم العالي، ومصوغات التكوين الأساسية لمراكز تكوين أساتذة التعليم الابتدائي، ومصوغات التكوين المستمر الخاص بالمفتشين وأساتذة اللغة الأمازيغية، إضافة إلى ما يتعلق بالتكوين الخاص بالمراكز التربوية الجهوية، وتم تكوين أكثر من 12 ألف أستاذ، و أزيد من 300 مفتش، و558 مديرا في التعليم الابتدائي، إضافة إلى تكوين 75 من المكونين بمراكز أساتذة التعليم الابتدائي، لكن كل ذلك قد يذهب سدى.

في نهاية الشهر المنصرم عقد مجلس إدارة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دورته العادية الثانية، وكانت الوضعية الراهنة للأمازيغية في كل من التعليم المدرسي والتعليم الجامعي من أهم نقط جدول الأعمال. لكن أعضاء المجلس لاحظوا تراجعا في وتيرة تعميم تدريس الأمازيغية، بسبب قلة الموارد البشرية، نتيجة عدم تخصيص ما يلزم من المناصب المالية لتوظيف أساتذة جدد وبسبب إعادة تكليف وانتشار عدد من أساتذة الأمازيغية.

• أوسي موح لحسن

3

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 721
أخبار اليوم المغربية
الصفحة: 3

بعد عقد من الحرب بين أمريكا والإسلاميين

وزراء التعليم والتجهيز والاتصال يضعون ملفات فساد بين يدي الرميد

■ الرباط- ح.ب ■

وضع عدد من الوزراء في حكومة عبد الإله بنكيران بين يدي وزير العدل والحريات، مصطفى الرميد، ملفات فساد كبرى ينتظر أن تفجر جدلا سياسيا وإعلاميا خلال الأيام المقبلة. وكشف وزير العدل، مساء أول أمس، بالبرلمان عن «توصله بتقارير عن الفساد من ثلاث وزارات، هي التعليم والتجهيز والاتصال».

ويسود تكتم كبير عن طبيعة الاختلالات التي تضمنتها تقارير الوزارات الثلاث المرفوعة إلى وزير العدل. وأشارت بعض المصادر إلى أن هذه الأخير «بصدد دراسة كل المعطيات الواردة فيها قبل إحالتها على القضاء».

إلى ذلك، ذكرت بعض المصادر أن مصطفى الخلفي، وزير الاتصال، «أشرف بنفسه على إعداد التقرير حول الفساد الذي تعرفه الوزارة، ورفعه إلى وزير العدل». وأضافت المصادر ذاتها أن «التقرير المذكور وقف على عدة اختلالات، الشيء الذي جعل الوزير الوصي على القطاع يجمد توقيعات المسؤولين بالقسمين المالي والإداري، ضمنهم مدير الموارد البشرية». كما أمر الوزير بتفعيل المفتشية العامة للوزارة من أجل إجراء افتحاص مالي ومحاسباتي.

وأدى سحب التوقيعات من مسؤولي الوزارة إلى تأخر صرف تعويضات الموظفين، التي تطلبت توقيع الوزير نفسه عوض مدير الموارد البشرية، على حد تعبير مصادر «أخبار اليوم». وبالنسبة إلى وزارة التجهيز، ذكرت بعض المصادر أن وزير النقل رفع بدوره تقريره إلى وزير العدل، حول مجموعة من الاختلالات المرتبطة بتفويت أراضي الملك العام، واستفادة بعض الأطراف منها. وبالموازاة مع ذلك، أعلن نزار البركة، وزير الاقتصاد والمالية، أن وزارته أحالت 27 تقريرا، أنجزته المفتشية العامة للمالية، على وزارة العدل و الحريات من أجل «القيام بالمتعين». وفي سياق ذي صلة، فجر نبيل بنعبد الله، وزير الإسكان والتعمير وسياسة المدينة، قنبلة أخرى من قنابل الفساد داخل القطاعات الوزارية، حيث كشف، مساء أول أمس، داخل لجنة الداخلية بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارته بوجود«ممارسات فاسدة»، معترفا أنه «لن يخفي أن هناك ممارسات فاسدة داخل الوزارة». ووعد بنعبد الله بالكشف عن لوبيات الفساد حين «تنتصب ضد إرادته في سبيل إنجاز مشاريعه». واعتبر أن الفساد «موجود في كل القطاعات، حيث تفشي الرشوة والزبونية والمحسوبية». كما وعد بعدم التردد في مواجهة بحزم وصرامة ممارسات المفسدين».

4

التاريخ: 2012/04/06
العدد 10058
الإتحاد الاشتراكي
الصفحة: 3

اعتبر عبد المولى بوزيت عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، أن الإضراب الإنذاري التي دعت إليه النقابة في قطاع التعليم يوم الأربعاء الماضي، كان ناجحاً رغم عوامل التشويش التي رافقت هذه الدعوة.
«إذ لاحظنا، يضيف بوزيت، ضغط الحكومة من خلال التهديد بالاقتطاع، وهو الموقف الذي يعيدنا إلى العهد البائد».

رغم التشويش الحكومي، نجاح إضراب الفيدرالية في التعليم والعدل، والرميد يستفسر قيادة النقابة

جلال كندالي

اعتبر عبد المولى بوزيت عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، ،أن الإضراب الإنذاري التي دعت إليه النقابة في قطاع التعليم يوم الأربعاء الماضي، كان ناجحاً رغم عوامل التشويش التي رافقت هذه الدعوة، «إذ لاحظنا، يضيف بوزيت، ضغط الحكومة من خلال التهديد بالاقتطاع، وهو الموقف الذي يعيدنا إلى العهد البائد». ولم يخف المسؤول النقابي أن هذا التهديد خلق نوعاً من التردد لدى بعض رجال ونساء التعليم، وعبر باسم النقابة الوطنية للتعليم عن رفضه لهذا الأسلوب، قائلا: إننا كنقابة لنا تمثيلية، ولسنا من هواة الإضراب»، وقد جاءت هذه الدعوة إلى الإضراب الإنذاري لعدة أسباب، كما جاء على لسان الكاتب العام عبد العزيز إيوي في الندوة الصحفية. وحسب الإحصائيات الأولية، فإن نسبة الإضراب بلغت ما بين 60 إلى 70%، يقول عبد المولى بوزيت، وهي أرقام أولية .

ودائما في إطار الأجواء المصاحبة لقرار الإضراب الإنذاري، يقول إن هناك تشويشا كان من طرف بعض الإطارات النقابية التي ادعت أن النقابة الوطنية للتعليم انفردت بالدعوة إلى الإضراب، وهو ما يجانب الحقيقة، «ذلك أننا في إطار التنسيق مع حلفائنا، طرحنا مسألة عقد ندوة صحفية والإعلان عن هذا الإضراب، لكن هذه الإطارات النقابية ولحساباتهم، رفضت ذلك، وبالتالي فادعاءاتها باطلة، ومع ذلك، نحترم اختياراتها»، وشدد عبد المولى بوزيت على أن النقابة الوطنية للتعليم غايتها خدمة المدرسة العمومية بصفة عامة ومصلحة الأساتذة والتلاميذ على حد سواء، موضحاً أن الإضراب الذي دعت إليه النقابة هو إنذاري. «وإذا لم تستجب الحكومة لمطالبنا، خصوصاً في ما يتعلق بالتوظيف لضعف الموارد البشرية، ستكون مضطرين ومرغمين للدعوة إلى إضرابات وطنية في القريب العاجل».

وبقطاع العدل: الذي دعت فيه النقابة الديمقراطية للعدل، العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل، إلى خوض إضراب وطني يومي الأربعاء والخميس الماضيين، عرف الإضراب نجاحا كبيرا، حيث شلت الحركة بجميع محاكم المغرب، رغم أيضا التشويش الحكومي، وتهديدات وزير العدل بهذا الخصوص، إذ استجابت شغيلة هذا القطاع الى قرار نقابتها، ولم تنجح المحاولات المتكررة للتاثير على دعوة الإضراب في ثني هذه الفئة عن تنفيذ الإضراب الوطني على مدى يومين متتاليين، كما شهدت محاكم المغرب وقفات احتجاجية يوم الثلاثاء الماضي صباحا على الامتداد الوطني، وجددت قيادة النقابة الديمقراطية للعدل، ضرورة استجابة الحكومة لمطلبها العادل، الذي سبق أن كان مثار اتفاق مع وزارة مصطفى الرميد، قبل ان يتدخل هذا الأخير، ويهرب نتائج الاتفاق، ويتنصل منها، وهو ما اعتبرته النقابة عملا غير مسؤول، ويضرب الحوار القطاعي في الصميم، ويشوه العمل المؤسساتي في نفس الآن.

وفي تصريح ليوسف إيدي عضو المكتب الوطني للنقابة الديمقراطية للعدل أكد أن نسبة الإضراب تعدت 91% بكل من دوائر تطوان، طنجة، آسفي، الجديدة، سطات وتعدت 75% بكل من وزارات القنيطرة، اكادير بكل من وجدة، فاس وفاق 50% باقي المناطق.
وصرح إيدي أن النقابة تفاجأت بالوزارة تبعث باستفسارات الى أعضاء المجلس الوطني للنقابة الذين حضروا دورة المجلس الوطني بوروزازات رغم المنشور الذي سبق أن وقعه الوزير الأول عبد اللطيف الفيلالي الذي يحث على إعطاء التسهيلات للنقابات من أجل حضور مختلف التظاهرات الوطنية والدولية، «لكن الخطير في الأمر، يضيف، هو ما سجلناه في النشرة الرئيسية بالقناة الأولى يوم الأربعاء الماضي في النقاش الدائر بلجنة العدل والتشريع، حيث تم ادعاء أن هناك توترا بين كتاب الضبط والمسؤولين القضائيين، وهو المخالف للحقيقة، يضيف يوسف إيدي، لأن علاقتنا يطبعها الاحترام المتبادل» ولم يخف التشويش والتضييق التي مارسته الحكومة من أجل تكسير شوكة الإضراب.

واستجابة للنداء الذي دعت إليه النقابة الوطنية للتعليم (ف د ش) بإعلانها إضرابا إنذاريا لمدة 24 ساعة، مصحوبا بوقفة احتجاجية أمام النيابات الإقليمية لوزارة التربية الوطنية، تم تنظيم عدة وقفات بمختلف المدن، من اجل إثارة انتباه الوزارة الوصية على القطاع والحكومة إلى الوضعية التي أصبحت تعرفها المدرسة العمومية المغربية، والتي تجاهلتها البرامج الحكومية كما أن مطالب المحتجين خلال هذه الوقفات تمثلت من خلال الشعارات المشددة على ضرورة إرجاع هيبة المدرس، وعدم المساس بكرامته في ظل ما تنص عليه المواثيق الدولية والذي يكفله الدستور الجديد، إضافة إلى رفع الحيف عن كل الفئات المتضررة بكل تشكيلاتها.

5

الصفحة:13	العلم	التاريخ:2012/04/05 العدد: 22251.

أيام دراسية حول التحكيم والتدريب الرياضي المدرسي

في إطار برنامج عمل مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية بوزارة التربية الوطنية للموسم الدراسي 2012/2011، نظمت هذه الأخيرة بتعاون مع الجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية، أياما دراسية حول التربية البدنية والرياضة المدرسية في الفترة الممتدة من 26 إلى 29 مارس المنصرم بمركز التكوينات والملتقيات الوطنية بالرباط.

وعرفت هذه الأيام الدراسية إقامة ورشة عمل خاصة بإعداد مضامين التكوين في مجالي التدريب والتحكيم الرياضيين بمشاركة ثلة من مفتشي وأساتذة التربية البدنية والرياضة المدرسية من ذوي الاختصاص وعقد اجتماع تنسيقي مع المفتشين المنسقين الجهويين والمستشارين التقنيين للجامعة في الرياضات المدرسية لمناقشة مضامين التكوين بمجالي التحكيم والتدريب والمصادقة عليها ، و تقديم عرض حول الدراسة المتعلقة بالمواصفات الرياضية للتلميذ المغربي من إعداد الدكتور محمد فريد دالوشي مدير الارتقاء بالرياضة المدرسية و الذي هو بالمناسبة باحث وبطل عربي مغربي سابق في الجمباز، ومناقشة مشروع الدعم المادي لبعض المؤسسات التعليمية بالعالم القروي من أجل دعم وتعزيز الرياضة المدرسية، والتعريف بالشراكات المبرمة من قبل الوزارة مع مختلف الشركاء على الصعيد الوطني والإقليمي والجهوي، إضافة إلى تقديم مشروع تحيين قاعدة المعطيات الخاص بأطر التربية البدنية والرياضة.

تبقى الإشارة، إلى أن هذا اللقاء التربوي عرف حضور ممثلي وزارة الشباب والرياضة واللجنة الوطنية الاولمبية المغربية والجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى والجامعة الملكية المغربية للكراطي، إضافة إلى أطر مديرية الارتقاء بالرياضة المدرسية والمفتشين المنسقين الجهويين ومنسقا الرياضات الفردية والجماعية بالجامعة الملكية المغربية للرياضة المدرسية.

ومن شأن تنظيم مثل هذه الملتقيات الرياضية التربوية، أن تساهم في النهوض بالرياضة المدرسية التي تظل بطولاتها الوطنية المدرسية الفضاء الواسع والرحب لبروز المواهب والأبطال في الرياضة الوطنية بصفة عامة.

6

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 324.

الشــروق

الصفحة 6

النقابات التعليمية تطالب الوفا برفع حصيص الموارد البشرية بتيزنيت وسيدي إفني

أشرف مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين جهة سوس ماسة بنيابة تيزنيت، على اجتماع اللجنتين الإقليميتين المشتركتين لنيابتي تيزنيت وسيدي إفني حول موضوع إجراء الحركة الانتقالية المحلية تزنيت/سيدي إفني، وذلك بحضور نائبي الوزارة بتزنيت وسيدي إفني وكذا رؤساء مصالح الموارد البشرية بالأكاديمية ورئيس مصلحة الخريطة المدرسية والتوجيه والإعلام بالأكاديمية. ويأتي هذا اللقاء في إطار تنفيذ مقتضيات المراسلة الوزارية 12/08 بتاريخ 17 يناير 2012 بشأن التقسيم الإداري تزنيت/سيدي إفني، والتي تقرر فيها السماح للمدرسين التابعين لنيابة سيدي إفني الذين يرغبون بالمشاركة في الحركة الانتقالية المحلية الخاصة بالنيابة الأصلية (تزنيت) برسم الموسمين الدراسيين المقبلين، وذلك بتنسيق بين النائبين المعنيين وتحت إشراف الأكاديمية. وقد ذكر مدير الأكاديمية في كلمة له بمختلف العمليات التي تم القيام بها في ملف التقسيم تزنيت/سيدي إفني وكانت آخرها دعوة الأكاديمية للنيابتين المعنيتين لتعقد كل واحدة منهما لقاءا للجنة الإقليمية المشتركة مع تكوين لجن تقنية للتداول في موضوع التقسيم الإداري. وتجدر الإشارة أن محضر اللجنة الإقليمية لتزنيت خلص إلى ضرورة استعداد اللجنة الإقليمية للانخراط والمساهمة الفعالة في حل مشكل التقسيم، مؤكدين على أن تخصيص موارد بشرية إضافية هو الحل الوحيد المترجم لأي رغبة لحل المشكل القائم، مع إعداد شبكة لإحصاء الراغبين في الانتقال إلى نيابة سيدي إفني. كما أن تقرير اللجنة الإقليمية لسيدي إفني ركز على مجموعة من النقط من أهمها إعادة النظر في الإحصائيات لتحديد المتضررين، وإجراء حركتين انتقاليتين محليتين إلى حين إنصاف آخر متضرر. وفي الصدد ذاته ، فقد أعطيت خلال هذا اللقاء الكلمة لأعضاء المكاتب النقابية الإقليمية لتزنيت وسيدي إفني لتقديم تصوراتها حول طريقة إجراء الحركة الانتقالية المحلية المرتقبة وكذا الآليات المصاحبة لها، كما رفعت المكاتب النقابية ملتمسا إلى وزارة التربية الوطنية قصد الرفع من حصيص الموارد البشرية خلال الدخول المدرسي المقبل على مستوى الجهة، مع تخصيص حصيص خاص بالحركة المحلية تزنيت/سيدي إفني. ■

التاريخ : 2012/04/06
العدد: 7476
الحـــــركـــــة
الصفحة: 2

انطلاق أسبوع الصحة المدرسية بنيابة سلا

نظمت نيابة سلا الحفل الرسمي لانطلاق أسبوع الصحة المدرسية، الخميس الماضي، بالثانوية الإعدادية الحسين بن علي بسلا.

فتنفيذا للدورية المشتركة بين كل من وزارة الصحة و وزارة الشباب والرياضة ووزارة التربية الوطنية، عرفت المؤسسات التعليمية فعاليات الأسبوع الوطني للصحة المدرسية للموسم الدراسي الحالي، طيلة الفترة الممتدة من 26 إلى 31 مارس 2012، الذي نظم في موضوع « تنمية النشاط البدني »، تحت شعار « النشاط البدني صحة، وقاية ونجاح».

وقد عرف الحفل الرسمي ، برنامجا مكثفا طيلة يوم 29مارس، شاركت فيه الأطر التربوية والصحية والتلاميذ.

فبعد الكلمة الترحيبية التي اختار المتعلمون أن تكون بكل اللغات، قدمت عروض مسرحية ومعزوفات وأغاني ورقصات فلكلورية من إبداع التلاميذ، تخللتها فقرات ترفيهية وألعاب رياضية حركية. ثم قام الوفد المكون من فعاليات جمعوية ونقابية وتربوية، بزيارة لمعرض ضم إنجازات ورسومات تلاميذ من عدة مؤسسات تعليمية، لتعطي انطلاقة الورشات،التي شارك فيها التلاميذ، واطرتها فعاليات من مندوبية وزارة الصحة ومندوبية وزارة الشباب والرياضة وأطر جمعيات متخصصة وأطر تربوية وغيرها.

وقد همت الورشات مجموعة من المجالات المرتبطة بالصحة الجسمية والذهنية، كموضوع التغذية وفوائد النشاط البدني، ودور الشواهد الطبية، والإنصات والإستماع ومحاربة الإدمان، واللياقة البدنية، ومحاربة داء ا.

ونظمت كذلك مسابقات عديدة، في الرسم والسكرابل، واخرى لترسيخ المبادئ النظرية لتعلم كرة الطاولة.

ولفائدة أساتذة ومربيات الأقسام المدمجة، تم تنشيط ورشة حول كيفية التعامل مع المصابين بالديسليكسيا، وأخرى حول تعلم مبادئ الإسعافات الأولية، لفائدة مديري وأساتذة العالم القروي.

وبنفس المناسبة، عرفت الملاعب الرياضية للمؤسسة، عدة أنشطة، منها لوحة الساموراي، لوحات في فنون الحرب، مسابقات ألعاب القوى، مقابلات في كرة السلة، كرة اليد، الكرة الطائرة وكرة الطاولة.

● مولاي علي أفردو السجلماسي

التاريخ: 2012/04/06 | أخبار اليوم المغربية | الصفحة: 15
العدد: 721

خمسة تلاميذ مغاربة يشاركون في البطولة الدولية لمناظرات الثانويات بقطر

■ أخبار اليوم ■

يشارك خمسة تلاميذ يتابعون دراستهم بالسنة الأولى باكلوريا (علوم رياضية، وجذع مشترك علوم، وعلوم تجريبية) بالثانويتين التاهيليتين مولاي يوسف و أبي بكر الصديق في البطولة الدولية لمناظرات المدارس الثانوية التي ينظمها مركز مناظرات قطر، عضو مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع بالدوحة، خلال الأسبوع الأول من شهر أبريل الجاري.

وأوضح بلاغ لنيابة وزارة التربية الوطنية بالرباط أن الثانويتين احتلتا على التوالي المرتبة الأولى والثانية في المسابقة الجهوية التي نظمت لانتقاء الثانويات التي ستمثل المغرب في هذه المسابقة الدولية.

وأوضح المصدر أن انتقاء الثانويات التي تمثل المغرب في هذه البطولة الدولية، اعتمد على مجموعة من المعايير من بينها، القدرة على الحديث بلغة عربية سليمة، والقدرة على الاستشهاد والتعليل، و توظيف المكتسبات الدراسية والثقافية العامة في الدفاع عن الرأي، والتواصل وإقناع الآخرين وتوفر التلميذ على مستوى ثقافي ومعرفي جيد والثقة في النفس و قوة الشخصية.

وتهدف منافسات بطولة المدارس، التي تشارك فيها 20 دولة عربية ، إلى توثيق الروابط والصلات بين شباب الوطن العربي وتعميقها، ونشر ثقافة المناظرة للرقي بمستوى الشباب الفكري والأدبي، وكذلك ترسيخ ثقافة الحوار الهادئ والبناء الذي ينتج المعرفة ويفسح المجال للاختلاف والتنوع، وتكون فرصة مميزة لإطلاق قدرات الشباب وتدريبهم على أرض الواقع على فنون المناظرة والمناقشة وتقبل الاختلاف.

التاريخ : 2012/04/06
العدد: 7476
العلم
الصفحة: 2

تلاميذ نيابة الرباط يمثلون المغرب في البطولة الدولية لمناظرات المدارس الثانوية بقطر

تشارك نيابة وزارة التربية الوطنية بالرباط في البطولة الدولية لمناظرات المدارس الثانوية المنظمة من طرف مركز مناظرات قطر، عضو مؤسسة قطر للتربية و العلوم وتنمية المجتمع بمدينة الدوحة خلال الأسبوع الأول من الشهر الجاري، ويمثل نيابة الرباط التلاميذ والتلميذات:

- إشراف عيسى: أولى باكالوريا علوم رياضية
- كوثر اكليرو: أولى باكالوريا علوم رياضية
- نسيمة الهندوسي: اولى باكالوريا علوم رياضية
- فاطمة الزهراء لشكر: جدع مشترك علوم
- محمد فتاح: أولى باكالوريا علوم تجريبية.

هؤلاء التلاميذ ينتمون لثانوية مولاي يوسف وثانوية ابي بكر الصديق اللتين احتلتا على التوالي المرتبة الأولى والثانية في المسابقة الجهوية التي ضمت أيضا الثانويات التاهيلية : عمر الخيام، للانزهة، الحسن الثاني ، عبد الكريم الخطابي، ابن بطوطة، وابن رشد.

وقد تم اعتماد مجموعة من المعايير خلال انتقاء الفريق الذي سيمثل المغرب في هذه البطولة الدولية من بينها:

القدرة على الحديث بلغة عربية سليمة،
القدرة على الاستشهاد والتعليل،
القدرة على توظيف المكتسبات الدراسية والثقافية العامة في الدفاع عن الراي،
القدرة على التواصل وإقناع الآخرين،
مستوى ثقافي ومعرفي جيد،
الثقة في النفس/قوة الشخصية.

عبد الحليم العراري

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 261.

الخبر

الصفحة : 7

أكادير

تفوق تلامذة الجنوب في إقصائيات تظاهرة التلميذ المبدع الاجتماعي

أ كادير - احمد الزاهدي

أسفرت نتائج الاقصائيات الجهوية للتلميذ المبدع الاجتماعي التي احتضنتها مدينة أكادير، عطلة نهاية الأسبوع الماضي، عن فوز مشروع ثانوية عمر الخيام من نيابة انزكان ايت ملول بجائزة المواطنة، وفازت ثانوية حمان الفطواكي من نفس النيابة بجائزة المقاولة الناجحة، كما فازت ثانوية يوسف بن تاشفين من نيابة أكادير ادا اوتنان بجائزة التضامن، في حين فازت ثانوية الإدريسي التقنية من نفس النيابة بجائزة التلميذ المبدع الاجتماعي.

ويتوخى مشروع (التلميذ المبدع الاجتماعي) تحسيس التلاميذ ومهنيي التربية والتعليم وتقوية قدراتهم في مجال المقاولة الاجتماعية وتسخيرها لتكون أداة مثلى ومجددة للتنمية في أوساط الجماعات البشرية، ولا سيما بالثانويات التاهيلية، وذلك عبر تبادل الممارسات والخبرات بين المهنيين وتلامذة التاهيلي.

ويركز هذا المشروع الاول من نوعه على توجيه الشباب للمزاوجة بين التجديد والابتكار وترجمة افكارهم في شكل مشاريع واقعية ومن ثم اكتساب الحس المقاولتي الاجتماعي.

وجاء ذلك بعدما سبق الغرفة الدولية بأكادير المنظمة لهذه التظاهرة أن نظمت سلسلة من التكوينات في مجال المقاولة والاتصال والتنمية الذاتية، توجت بإجراء مسابقة جهوية شاركت فيها أربع ثانويات تاهيلية و40 تلميذا وتلميذة في إطار مشاريع مجددة.

يذكر أن حفل تتويج الفائزين احتضنته القاعة الكبرى لغرفة التجارة والصناعة والخدمات بأكادير يوم السبت 31 مارس 2012 الماضي، بحضور ممثل الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بجهة سوس ماسة درعة، ونائب وزارة التربية الوطنية بأكادير إدا اوتنان ورئيس مكتب الاتصال والعلاقات العامة بنيابة انزكان ايت ملول واطر تربوية وإدارية وممثلي وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وأمهات وآباء وأولياء التلاميذ وجمع غفير من التلميذات والتلاميذ.

التاريخ:2012/04/06
العدد: 4631

الأحداث المغربية

الصفحة :9

قصبة تادلة

أيام ثقافية بثانوية مولاي رشيد

أيام ثقافية بقصبة تادلة

◄ محمد البصيري

احتضنت ثانوية مولاي رشيد التأهيلية بقصبة تادلة طيلة يومي 27 و 28 مارس الماضي أنشطة ثقافية وعلمية بمبادرة من مجلس التدبير وبتنسيق مع المجلس العلمي ببني ملال وبدعم من جمعية أباء و أولياء التلاميذ بالمؤسسة. وقد انطلقت هذه الأنشطة بلقاء تواصلي مع أطر وتلاميذ المؤسسة للتعريف بالمجلس العلمي وتقديم توجيهات وإرشادات والتعريف باختيارات وثوابت الأمة، نشطته فعاليات من المجلس العلمي. تلته ورشة تطبيقية حول الإسعافات الأولية من تنشيط أطر من الوقاية المدنية بالمدينة تتبعها التلاميذ باهتمام كبير.

وخلال زوال نفس اليوم ألقى رئيس المجلس العلمي محاضرة في موضوع المدرسة المغربية وسؤال القيم، تلتها مداخلات وتساؤلات لأطر وتلاميذ المؤسسة.

وفي اليوم الثاني تم تقديم عرضين حول الأمراض المنقولة جنسيا، الأول ألقاه تلاميذ من المؤسسة والثاني قدمه الدكتور عبد الرحمان طومزين الطبيب الرئيسي بالمركز الصحي. وفي الفترة الزوالية قدم بعض تلاميذ وتلميذات المؤسسة مسرحية حول مخاطر المخدرات والإدمان، تلتها أمسية قرآنية وأمداح من تنشيط مجموعة من قراء المنطقة. كما تم تنظيم معرض للكتاب وبعض التحف الأثرية.

التاريخ: 2012/04/06
العدد 10058
الإتحاد الاشتراكي
الصفحة: 8

عين الشق

تلاميذ من «تأهيلية» محمد الخامس بدار المسنين

من الزيارة التلاميذية للجمعة الماضية

ل. بنطالب

امضى تلاميذ الثانوية التاهيلية محمد الخامس قسم جدع مشترك علمي 4، بمعية مُدرستهم لمادة علوم الحياة والأرض، ازيد من ساعتين زوال يوم الجمعة 30 مارس بدار المسنين عين الشق، رفقة طالبة تتابع دراستها بـ H E M، زيارة حملوا خلالها هدايا رمزية لنزلاء الدار كانت في اغلبها عبارة عن ملابس ، وكرسي متحرك، واخر يستعمل لقضاء الأغراض الشخصية، إضافة إلى مواد التطهير والنظافة. وقد وجدوا في انتظارهم المسؤولة عن الدار حياة عنيتو، التي كانت تسعى إلى إثارة فضول التلاميذ قصد تمكينهم من طرح أسئلتهم و استفساراتهم حول الهدف من هذه الزيارة قبل فسح المجال للالتقاء بالأشخاص المسنين ، لأن لحظة الوصول كانت ساعة القيلولة، وان إدارة الدار، تقول المسؤولة، حريصة على تطبيق البرنامج اليومي لهذه الشريحة ، موضحة انه منذ 1975 كانت دار العجزة بعين الشق تستقبل المرضى المصابين بداء الجذري المتخلى عنهم، والأشخاص الذين يعانون من الإعاقة الذهنية والمشردين، لكن بعد صدور القانون المنظم للرعاية الاجتماعية ، 05/14 والذي تم تفعيله سنة 2007، أصبحت مؤسسة دار المسنين تستقبل فقط الأشخاص المسنين والبالغين 60 سنة فما فوق ويشترط فيهم أن يكونوا بدون عائل أو أبناء أو مورد عيش قار ، ويمكن بصفة استثنائية ، وبقرار من لجنة التدبير، قبول مستفيدين غير بالغين هذا السن شريطة الا يقل عمرهم عن 55 سنة .

المسؤولة عن الدار اطلعت التلاميذ على المرافق الخدماتية والصحية التي تتوفر عليها المؤسسة، والتي يستفيد منها المسنون، مرافق تربوية وصحية، مسجد ، خزانة ، قاعة متعددة الاختصاص، قاعة العلاجات الأولية، قاعة الترويض الطبي، حمام... مُنَوِّهة بالدور الذي تقوم به جمعية النور للرعاية الاجتماعية وكذا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية «لتوفير الاستقرار النفسي لهذه الشريحة» .

هذا وتستقبل دار المسنين (انفا - عين الشق) حاليا: 22 مسنة، و16مسنا، في حين قد تصل الطاقة الاستيعابية إلى ما مجموعه 75 مستفيدا

13

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 1722
المساء
الصفحة :4

عزل أساتذة متغيبين في نيابة أكادير

أكادير
محفوظ آيت صالح

ذكرت مصادر متتبعة للشأن التربوي بأكادير أن قرارات عزل بعض الأساتذة وتوقيف أجرة بعضهم الآخر تسببت في حرب خفية بين الأكاديمية والنيابة الإقليمية، بإيعاز من بعض الجهات النقابية، وذلك بالطعن في مدى قانونية هذه القرارات واحترامها للمساطر المعمول بها. ففي الوقت الذي تعتبر فيه النيابة قراراتها محاولة للحد من ظاهرة الأشباح، تذهب جهات أخرى إلى اعتبار الأمر نزاعا حول الصلاحيات بين الأكاديمية والنيابة.

وأقدمت نيابة التعليم بأكادير على توقيف أجرة الأستاذ (أ.ب)، الذي كان منقطعا بسبب إدلائه بالشواهد الطبية بشكل مسترسل (حوالي 262 يوما خلال الموسم المنصرم و126 يوما منذ بداية الموسم الحالي) وإدلائه بعنوانين للإقامة، أحدهما بقلعة السراغنة والآخر بحي تمديد الداخلة بأكادير، في حين لا يتواجد بأي واحد منهما، حسب مصادر من نيابة التعليم بأكادير، مما تعذر معه إجراء المراقبتين الطبية والإدارية. أما الأستاذة (ف.ر)، فتم عزلها عن عملها، حيث تمت مراسلة الأكاديمية وموافاتها بملف انقطاع المعنية بالأمر بتاريخ 7 فبراير 2012، في حين تم عزل الأستاذ (ع.ز) من أسلاك الوظيفة العمومية؛ بسبب انقطاعه عن عمله منذ 2 شتنبر 2010 وتمت موافاة الأكاديمية بملف انقطاعه عن العمل بتاريخ 25 أكتوبر 2010، فتم توقيف أجرته بتاريخ 9 يناير 2010، وتم استفساره من طرف الوزارة، وبعد جوابه على الاستفسار، تم عزله برسالة وزارية، ليتم بعد ذلك إلغاء قرار العزل بواسطة رسالة استفسار أخرى. وبعد الاطلاع على هذا الملف بالوزارة، تبين أن وثيقة استئنافه العمل التي تم إرسالها من النيابة، والتي تحمل ملاحظة أن المعني بالأمر لم يلتحق بمقر عمله فعليا، ونفس الملاحظة تحملها ورقة إرسال هذه الوثيقة من طرف النيابة وقد تم استبدالها بوثيقة أخرى لا تحمل ملاحظة مدير المؤسسة. أما الأستاذة (س.ا) فقد تم توقيف أجرتها بناء على رسالة مدير الأكاديمية بتاريخ 24 يناير 2011 في شأن انقطاع المعنية بالأمر عن عملها منذ 28 أكتوبر 2010، وتعذر تبليغها برسالة الإنذار باستئناف العمل المؤرخة في 2010/11/11.

أما بالنسبة للأستاذ (ع.م)، فقد تمت موافاة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بملف انقطاعه عن العمل، والذي يتضمن نسخة من الانقطاع ورسالة الإنذار بالعودة، ووصل الاستلام غير موقع مع الطرف الحامل لرسالة الإنذار في مراسلة بتاريخ 25 يناير 2012.

وبالنسبة للأستاذ (ص.ر)، فقد تم إخبار مصالح الأكاديمية بانقطاعه عن عمله منذ 2011/11/23، ولم يستأنف عمله إلى الآن رغم تسلمه لرسالة الإنذار بالعودة عبر البريد المضمون وانصرام آجال سبعة أيام. أما الأستاذة (س.خ) فتم عزلها من أسلاك الوظيفة العمومية، بناء على عدم استئنافها للعمل في أجل 60 يوما منذ تاريخ إصدار توقيف الأجرة بناء على مراسلة مدير الأكاديمية الجهوية بتاريخ 15 يونيو 2011.

وذكر بلاغ للنيابة أن هذه الحالات كانت تستفيد من حماية جهات نافذة في فترات سابقة ويتراوح مجموع تغيباتها ما بين 126 يوما و1500 يوم.

17

التاريخ: 2012/04/06 العدد: 261.	الخبر	الصفحة : 1

مسنة تقاضي أستاذة في محو الأمية بسبب كتاب

أفاد مصدر مطلع من المحكمة الابتدائية بعين السبع بالدار البيضاء، أول أمس الأربعاء، بأن قاضي المنازعات بالمحكمة تلقى طلب رفع دعوى قضائية من قبل مسنة في السبعين من عمرها، ضد أستاذة في محو الأمية، كانت تدرسها بأحد المدارس بمنطقة الحي المحمدي، بسبب كتاب.

وتعللت العجوز أمام القاضي في رفعها للدعوى القضائية، بأن الأستاذة التي كانت تشرف على تدريسها، عمدت إلى سرقة دفترها الخاص بإنجاز التمارين اليومية دون سبب وجيه، فسألها القاضي، الذي أظهر جدية مبالغا فيها في التقيد بالإجراءات القانونية، قائلا: «ما هو وجه احتجاجك، فالأستاذة من حقها أخذ الكتاب منك من أجل تصحيحه؟».

أجابت العجوز القاضي بامتعاض شديد قائلة: «الكتاب عليه اسمي ويحتوي على معلومات خاصة بي» غير أن القاضي سرعان ما تحول إلى البحث في أسباب الخلاف بين العجوز وأستاذتها، حيث أجابت بالقول إن هذه الأخيرة تهددها كل ليلة عبر مكالمات هاتفية مجهولة المصدر.

واستغرب القاضي للأمر، وقرر التأكد من سلامة القوى العقلية للشاكية أولا، والتي كانت علامات التوتر تبدو على محياها كلما طرح عليها سؤالا يتعلق بالأستاذة، إذ قاطعته العجوز أكثر من مرة، معلنة أنها تكره أستاذتها.

يشار إلى أن قاعات المحاكم المغربية، تشهد طرائف مضحكة وحكايات مثيرة، منها ما يعود إلى سذاجة المتقاضين وجهلهم بالقانون، ومنها ما يعزى إلى طول الجلسات وملل الحاضرين، حيث تتخلل جلسات المحاكم مواقف كوميدية تتمرد على الملفات، رغم أن بعضها يرتبط بالدم، أو بقضايا مهمة تشغل الرأي العام، وهي المواقف التي قد تصدر عن محامين أو متقاضين، كما يمكن أن يكون أبطالها في بعض الأحيان، أعضاء الهيأة المكلفة بالبت في القضايا، وكذا رجال الأمن.

ب.ع

التاريخ: 2012/04/06
العدد 3727
الصبـــــــاح
الصفحة: 11

ضبط أستاذ بتاونات متلبسا بممارسة الجنس على شاب

أحالت الضابطة القضائية للدرك بتاونات، على النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية بالمدينة، رجل تعليم في عقده السادس، بعد ضبطه مساء الثلاثاء الماضي، متلبسا بممارسة الجنس على شاب في ربيعه التاسع عشر، في غابة قريبة من سد الساهلة على بعد نحو 11 كيلومترا عن المدينة. وتفجرت هذه الفضيحة الأخلاقية، عقب توصل الدرك بإخبارية تفيد بوجود المتهم المتزوج والأب لأربعة أبناء كبار، و"عشيقه" في وضع مخل بالآداب بموقع للنزهة، قبل أن تنتقل فرقة إلى المكان، ضبطتهما متلبسين، واقتادتهما إلى مركز الدرك بتاونات، حيث فتح بحث معهما.

واستمع إلى "ع. ب" أستاذ الفيزياء بثانوية ابن سينا بحي أولاد سعيد، في محضر قانوني أخذت فيه أقوال الشاب الذي عمد إلى الاعتداء جسديا على المتهم مصيبا إياه بجروح في رأسه ووجهه، بعد مباغتتهما من قبل الدرك، زاعما أنه اقتاده إلى المكان المذكور تحت التهديد وبالقوة. ونقل الأستاذ إلى المستشفى الإقليمي لتاونات، حيث خضع إلى العلاجات الضرورية من الجروح التي أصيب بها في رأسه، بعد أن هاجمه الشاب حين افتضاح أمرهما، إذ دخلا في شجار بعد حضور الدرك في ما يبدو أنه "وسيلة لتبرير هذا الفعل المشين الأول من نوعه بمحيط المدينة".

وأوضحت المصادر أن حراسا للغابة القريبة من منتجع سياحي، عاينوا الأستاذ المتحدر من دوار أسطار، والشاب المتحدر من منطقة بوهودة، بعد تنقلهما إلى الموقع عبر سيارة من نوع "بارتنير"، في تلك الوضعية الشاذة قبل مهاتفة المصالح المختصة التي تدخلت وأمرت بفتح تحقيق في النازلة. وأكدت أن بداية شكوك الحراس، بدأت حين لاحظوا المعنيين بصدد التوغل في تلك الغابة الواقعة بالنفوذ الترابي لجماعة تمزكانة، قبل أن يتعقبوهما ويتابعوا تحركاتهما عن كثب، ليتأكدوا أن الأمر يتعلق بممارسات مشينة، اضطروا إلى إخبار الجهات المعنية بالمدينة بها.

حميد الأبيض (فاس)

16

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 9061
رسالة الأمة
الصفحة: 3

أدين بتهمة هتك عرض قاصرات بالعنف

غرفة الجنايات بمكناس تقضي بخمس سنوات سجنا نافذة في حق رجل تعليم

قضت الغرفة الجنائية الإبتدائية بمحكمة الإستئناف بمكناس بعد المداولة طبقا للقانون بمؤاخذة المتهم (ا.ص) المزداد سنة 1954 و هو رجل تعليم بإحدى مدارس باشوية بوفكران بنواحي العاصمة الإسماعيلية ، بخمس سنوات سجنا نافذة وغرامة مالية نافذة وبادائه للمطالبين بالحق المدني تعويضات لمعالجة ما ألم بهم من أضرار مادية ومعنوية وتحديد مدة الإكراه البدني في الأدنى. وقد ادين الشخص ذاته و هو أب لثلاثة أطفال وبدون سوابق قضائية، بتهمة هتك عرض قاصرات بالعنف.

وتتلخص وقائع هذه القضية في ان رجال الدرك الملكي بمركز بوفكران حرروا بتاريخ 20 أبريل 2011 محضرا تحت عدد 1024 مفاده أن التلميذتين القاصرتين (ع.ع) و (م.ب) تقدمتا بواسطة وليا امرهما بشكاية رسمية تدعيان فيها أن المعلم الظنين كان يستغل ساعات الدرس لإتيان أفعال الشذوذ الجنسي في حقهما وكان يمنع التلاميذ الآخرين من معاينة هذه الفاحشة وقد أدليتا بشهادتين طبيتين تؤكدان وجود بعض آثار ذلك الاعتداء الشيء الذي أنكره المشتكى به والذي تم تقديمه امام الوكيل العام للملك الذي وجه اليه تهمة ارتكاب جناية هتك عرض في حق قاصرات بالعنف و حوله إلى قاضي التحقيق الذي أمر بوضعه رهن الاعتقال الاحتياطي.

وخلال استماع قاضي التحقيق ابتدائيا وتفصيليا للظنين فقد اعترف هذا الأخير بالأفعال المنسوبة إليه زاعما بأن الشكاية كيدية وبأن له عداوة مع وليا أمر الضحيتين والذي عجز عن إثبات وجود تلك العداوة لتتقرر إحالته على الغرفة الجنائية الإبتدائية التي بعد اعتبار القضية جاهزة للبت فيها يوم 02 ابريل 2012 قامت باستنطاق الجاني والمجني عليهما اللذين تمسك كل واحد منهم بأقواله و مواقفه السابقة كما تم الاستماع للتلميذين الشاهدين (ح.ا) و (ي.ز) وفي أعقاب ذلك أعطيت الكلمة لممثل الحق العام الذي أحاط بالجوانب والآثار النفسية والإنسانية والاجتماعية لهذه الجريمة التي تمس طفلتين بريئتين ليخلص في مرافعته إلى المطالبة بإنزال أقصى العقوبات بالمتهم وفق فصول المتابعة أما الدفاع فقد ختم مداخلته بالتماس التصريح اساسا ببراءة الظنين ولو لفائدة الشك واحتياطا تمتيعه بما يمكن من ظروف التخفيف حيث تقرر حجز الملف للمداولة لآخر الجلسة التي انتهت بإصدار حكم الإدانة والعقاب المشار إليه و الذي نزل كقطعة ثلج على المدان.

محمد بن بابا العلوي

التاريخ:2012/04/06 الشــروق الصفحة 10
العدد: 324.

الأستاذ أنكر التهمة وقال إنه ضحية شكاية كيدية

قاضي التحقيق يواصل الاستماع للأستاذ المتهم باغتصاب قاصر بزاوية الشيخ

■ كمال عسو

مثل أخيرا أمام قاضي التحقيق لدى محكمة الاستئناف ببني ملال في حالة اعتقال أستاذ متهم بالتغرير بقاصر واغتصابها للتحقيق معه في المنسوب إليه.

وأفادت مصادر مطلعة « الشروق » أن المتهم الذي تم إيقافه من قبل مصالح الدرك الملكي بزاوية الشيخ بعد شكاية تقدم بها والد الضحية إلى هذه المصالح مذيلة بشهادة طبية تثبت افتضاض بكارتها. أنكر أمام قاضي التحقيق كل التهم المنسوبة إليه معتبرا أنه راح ضحية شكاية كيدية للنيل من سمعته ومكانته في مدينة زاوية الشيخ، في حين استمع القاضي نفسه للتلميذة الضحية التي أدلت بشهادتها رفقة والديها متهمة إياه بافتضاض بكارتها وممارسة الجنس عليها منذ ثلاث سنوات خلت، مدلية ببعض الحجج التي تعتبرها وسائل كافية لإدانته مما حذا بقاضي التحقيق بعد أن تشبث الطرفان بادعاءاتهما إلى إرجاء ملف التحقيق كما أن والد الضحية – تضيف المصادر نفسها – لم يتوان في اتهام الأستاذ بخيانة الثقة التي كان يضعها فيه بحكم أواصر الجوار التي كانت تجمع بين الأسرتين، متشبثا بمتابعته لينال عقابه من طرف القضاء.

ومن جهتها عبرت الرابطة الديمقراطية لحقوق المرأة فرع بني ملال، وجمعية نساء المناطق الجبلية وجمعية إنصات لمناهضة العنف ضد النساء مدعومة بفرع بني ملال للجمعية المغربية لحقوق الإنسان وكذا شباب حركة 20 فبراير، خلال وقفة احتجاجية نظموها أمام محكمة الاستئناف تزامنا مع جلسات التحقيق التي يتم فيها الاستماع إلى أطراف قضية اغتصاب هذه الطفلة بزاوية الشيخ، عن استنكارهم لخطورة واستفحال ظاهرة أشكال العنف ضد النساء (حسب تقارير مراكز العنف التابعة للجمعيات النسائية والتي أكدتها الدراسة الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط) والمتجسدة في اعتداءات متكررة على الحرمة الجسدية والنفسية والجنسية للنساء ما يلحق بهن أذى وأضرارا تتفاوت درجة خطورتها، كما حثت هذه الجمعيات المحتجة المحكمة على مواصلة تحقيقاتها بجدية في الملف المعروض عليها للوصول إلى الحقيقة وإدانة كل من سولت له نفسه استغلال براءة الأطفال والعبث بأجسادهم.

مذكرة في بيان لهن بظاهرة الاغتصاب وبزواج القاصرات ما أكدته الحوادث المفجعة الأخيرة التي ذهبت ضحيتها الصبية أمينة بالعرائش التي أباح الفصل 475 من القانون الجنائي تزويجها بمغتصبها ما أدى إلى انتحارها، وانضافت إلى ضحايا العنف الجسدي، – حسب البيان نفسه – أميمة التي تقطن بزاوية الشيخ التابعة لإقليم بني ملال التي تعرضت للاغتصاب مع الاستغلال الجنسي من طرف مغتصبها مدة 3 سنوات، وحثت الغاضبات المسؤولين على أخذ العبرة من الحوادث الأخيرة لاتخاذ كل الإجراءات الإدارية والقضائية والسياسية المستعجلة للحيلولة دون تكرار ما جرى، مع وضع قانون إطار لمناهضة العنف ضد النساء وتغيير القانون الجنائي، المبني على فلسفة وثقافة ذكوريتين، تحرصان على حماية المجتمع والأسرة والأخلاق على حساب حماية المرأة وضمان تمتعها بحقوقها الإنسانية كما هو منصوص عليه في الدستور وكذا في الإعلان العالمي لمناهضة العنف، مع التشديد في تطبيق قاعدة عدم الإفلات من العقاب، ودعت الجمعيات النسائية بجهة تادلا أزيلال، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان والهيآت الحقوقية والديمقراطية للتدخل لضمان الأمان لنساء وطفلات الجهة ضدا على كل ممارسات التحرش والاعتداءات الجنسية التي ارتفعت حدتها سيما بمدينة بني ملال والفقيه بن صالح إذ أصبحت نساء الجهة عرضة للعنف اللفظي والجنسي والجسدي، بجل الأماكن العمومية، في غياب ملحوظ للأمن والحماية القانونية. ■

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 1722
المســـــــــاء
الصفحة: 4

إقبار مشروع مركب اجتماعي لرجال التعليم بتيزنيت

تيزنيت
محمد الشيخ بلا

تفاجأ عدد من رجال التعليم بنيابة تيزنيت، بإقبار مشروع المركب الاجتماعي لرجال التعليم، الذي خصصت له وزارة التربية الوطنية عقارا في ملكيتها، بناء على الاختصاصات الممنوحة لإدارة الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين. فبعد 6 سنوات من طرح فكرة المشروع، وربط الاتصال المباشر مع كافة الدوائر المعنية، وعلى رأسها عمالة وبلدية تيزنيت، وبعد توفير جميع الوثائق اللازمة للمشروع، أخبِرَ القائمون عليه بتحويل البقعة المخصصة له إلى منطقة خضراء، وموقف للسيارات، رغم سلسلة من اللقاءات والمراسلات وتوفير جميع الظروف الكفيلة بإنشاء مشروع هام لرجال التعليم بالإقليم والجهة والوطن.

وحسب الفرع الإقليمي لمؤسسة الأعمال الاجتماعية التعليم بتيزنيت، فإن مسار المشروع بدأ التفكير فيه منذ حصول الفرع على موافقة النائب الإقليمي في 2007، والتي تقضي بتمكين الفرع من استغلال القطعة الأرضية التابعة لعقار الوزارة بمدرسة المختار السوسي لإقامة مشروع المركب الاجتماعي للتعليم، فتم إيداع الملف لدى المؤسسة، كما قام مسؤولون عن الوحدة الإدارية لمؤسسة محمد السادس بزيارة للبقعة الأرضية المعنية، بغية اقتراحها لإقامة مركب التعليم الأولي، فتم الاعتراض عليه من قبل الفرع وتحويله بعد ذلك إلى البقعة الأرضية المتواجدة بمدرسة اليعقوبي، وبعد ذلك تم إبرام العقدة مع المهندس بشأن إعادة تجديد المشروع وإد خال تعديلات عليه منذ أكتوبر 2009، كما تم إعداد التصميم الأولي وإيداع الملف ببلدية تيزنيت في نفس السن. لكن وبعد أيام من إيداع الملف، برمج المشروع في اللجنة التقنية من أجل المصادقة عليه، وفي الوقت الذي لم يتوصل الفرع الإقليمي بأي جواب من البلدية، توصل بجواب من الوكالة الحضرية يفيد بضرورة إثبات الفرع ملكيته للعقار، وهو ما يعني رفض الملف جملة وتفصيلا.

وبعد أيام، تسلم المسؤولون بالعمالة والبلدية وثيقة من مدير الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين، تفيد بالترخيص باستغلال البقعة الأرضية لفائدة الأعمال الاجتماعية للتعليم بتيزنيت، وأوضحت العمالة أن البقعة المذكورة لا يمكن أن يقام عليها المشروع، باعتبار أنها مخصصة للمدرسة، حسب ما في وثيقة التخصيص من أملاك مخزنية، وهو ما تم بعدما أكد القائمون على الأملاك المخزنية عدم اعتراضهم على المشروع، فتم بعدها عقد لقاء مع رئيس المجلس البلدي لمناقشة المشروع والتفكير في أشكال الدعم للمشروع، فوعد بالنظر في الأمر، خصوصا أن المصالح البلدية توصلت بمراسلة مدير الأكاديمية للتربية والتكوين بشأن تخصيص البقعة الأرضية لإقامة المركب الاجتماعي للتعليم وتمت برمجة المشروع للمرة الثانية وإيداعه ببلدية تيزنيت، لكن هذه الأخيرة تهربت من البت فيه إلى حين مرور الآجال القانونية للمصادقة على تصميم التهيئة. وبعد الاستفسار عن مآل المشروع وتصفح وثائق الملف تبين أن اللجنة رفضته من جديد بحجة إقامته على بقعة أرضية وجب احترام منطوق تصميم التهيئة فيها، علما أنه -تقول مصادر الجريدة- لم تتم الإشارة إليه في جميع المراحل السابقة، قبل أن يفاجأ القائمون عليه بتحويل البقعة الأرضية المذكورة إلى منطقة خضراء وموقف للسيارات.

إلى ذلك، حمّل عبد الله القسطلاني، الكاتب العام لمؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم بتيزنيت، مسؤولية ذلك لعامل الإقليم، معتقدا أن هناك تواطؤا مع بعض أعضاء مكتب المجلس البلدي والمكون في غالبيته من رجال التعليم، الذين عملوا على تجاهل مراسلة مدير الأكاديمية، التي تشير إلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار البقعة الأرضية المسلمة لفرع مؤسسة الأعمال الاجتماعية للتعليم لإقامة المشروع الاجتماعي المذكور، وذلك قبل إخراج التصميم للبحث العمومي، مع العلم أن النيابة الإقليمية توصلت بالتصميم، دون أن تتم الإشارة فيه إلى أن البقعة التابعة لقطاع التعليم مقترحة لأن تكون فضاء أخضر وموقفا. لكن وبعد المصادقة على التصميم في صيغته النهائية، يكون المسؤولون بالبلدية مساهمين فعليين في عرقلة مشروع المركب الاجتماعي التربوي لنساء ورجال التعليم بالإقليم، وقال: «نحن الآن بصدد التفكير في أشكال نضالية يحضرها ممثلو المؤسسة وطنيا وجهويا ومحليا بجميع مكاتب فروع المؤسسة، أسوة بما حدث في بعض الفروع التي لقيت عراقيل في ملفات أخرى مماثلة».

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 9061
رسالة الأمة
الصفحة 4:

الخميسات

■ نظم سكان عدة دواوير مجاورة تابعة لجماعة ايت ميمون ويتعلق الأمر بايت زباير وايت عيدان وسومر وايت حو بولمان، يوم الإثنين 2 أبريل من الشهر الجاري، مسيرة في اتجاه مقر عمالة إقليم الخميسات وذلك للاحتجاج على التهميش والإقصاء الذي تعانيه منطقتهم على مستوى البنيات التحتية ومن أجل رفع التهميش عنهم وتزويد الدواوير التابعة للجماعة بالكهرباء والماء الصالح للشرب وبناء مستشفى يليق بالساكنة ويحد من معاناتهم مع الأمراض والأوبئة وحالات التسمم والولادة وتعبيد الطريق وترميم المدارس. هذا وقد رفع المحتجون شعارات أمام عمالة الخميسات تندد بالإقصاء والتهميش الذي يطالهم وطالبوا عامل الإقليم من أجل التدخل العاجل للنظر في أحوالهم. وقد استدعي ممثلين عن المحتجين من أجل فتح حوار مع الكاتب العام للعمالة حول مشاكل اتي تعاني منها ساكنة الجماعة. وقد عبر المحتجون في اتصالهم مع «رسالة الأمة» أنهم سئموا الوعود الكاذبة لرئيس المجلس القروي لجماعة ايت ميمون، كما أدانوا كل من يريد أن يركب على مطالب السكان من تجار الانتخابات وقناصي الفرص، وأن مطالبهم اجتماعية صرفة لا داعي لاستغلالها انتخابيا لأنهم بكل بساطة ملوا من الوعود الكاذبة واستغلال مشاكلهم في الصراعات السياسية الفارغة التي لم تزد دواويرهم سوى عزلة وتهميشا.

هابل علي وحمو

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 6605
بيان اليوم
الصفحة: 4

الشلالات

جمعية أولياء التلاميذ بإعدادية البراهمة تستنكر...

استنكرت جمعية آباء وأمهات وأولياء التلاميذ بإعدادية البراهمة بالجماعة القروية الشلالات، بنيابة المحمدية، استمرار غياب بعض الأساتذة بدون مبررات واقعية، مما أثر على المستوى التعليمي للتلاميذ، متسائلة في الوقت نفسه، عن خلفيات عدم اتخاذ أي إجراءات في حق هؤلاء الأساتذة المتغيبين من طرف إدارة المؤسسة، والتستر عليهم، رغم الشكايات الموجهة في الموضوع لنائبة وزارة التربية الوطنية ولجهات أخرى.

وأضافت الجمعية في بيان لها، أن غيابات بعض الأساتذة بهذه المؤسسة تحولت إلى ظاهرة، وأصبحت حديث الجميع بالمنطقة، في الوقت الذي يحضر فيه باقي الأساتذة العاملين بالمؤسسة بعد قطعهم لعشرات الكيلومترات، وتحملهم مشاق الوصول إلى المؤسسة التي تتواجد في مجال قروي.

وعلى مستوى آخر، فوجئت ذات الجمعية، مؤخرا، بكون الجوائز التي كانت مقررة أن يستفيد منها التلاميذ الثلاثة الأوائل المتفوقين برسم الموسم الدراسي الماضي، قد تم التلاعب فيها، وعوض أن يتسلم المتفوقون الجوائز المقررة لهم، والتي سلمت للمؤسسة من طرف النيابة، سلمت لهم جوائز أخرى. وقد خلف هذا السلوك الذي وصفته الجمعية «بسلوك لاتربوي وغير أخلاقي»، أصداء سلبية في نفوس التلاميذ المتفوقين وكذا عائلاتهم وزملاءهم. وطالبت الجمعية أن تتدارك إدارة المؤسسة هذا الأمر، وتمنح الجوائز الحقيقية لأصحابها، وفتح تحقيق في الموضوع

وتلتمس الجمعية، في ذات البيان، أن تستجيب نائبة التعليم بالمحمدية، لطلب استقبالها حتى تتمكن من إخبارها بالمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة.

التاريخ: 2012/04/06 العدد: 721 | أخبار اليوم المغربية | الصفحة: 6

آباء تلاميذ مدرسة بالجديدة يقطعون الطريق لثلاث ساعات

■ الجديدة - محمد أكياس ■

لم يكن لمستعملي الطريق الوطنية الرابطة بين الجديدة ومراكش من خيار آخر غير الانتظار ومراقبة ما سيحدث، أو العودة أدراجهم من حيث أتوا، بعد أن وجدوا أنفسهم مرغمين على التوقف في صف طويل نفد فيه صبر الجميع صغارا وكبارا، عندما قرر آباء وأولياء تلاميذ مدرسة تكني الابتدائية الواقعة على ناصية هذه الطريق، رفقة أبنائهم من تلاميذ هذه المؤسسة، منع مرور وسائل النقل لثلاث ساعات متتالية احتجاجا على ما سموه بعدم وفاء السلطات المحلية بوعودها تجاههم، وتنصلها مما تم الاتفاق عليه معهم في وقت سابق بالقيام بإجراءات عملية لتأمين حياة فلذات أكبادهم التي باتت، حسبهم، مهددة من طرف مستعملي الطريق.

وتأتي هذه الوقفة الاحتجاجية بعد تعرض تلميذة بذات المؤسسة لحادثة سير مؤلمة أودت بحياتها، حيث تعبأ سكان الدواوير المجاورة للمؤسسة ممن يدرس أبناؤهم بها ليقرروا الاعتصام من جديد وسط الطريق مانعين أي حركة بها إلى حين وصول المسؤولين وإيجاد الحلول المناسبة، لاسيما وأن وتيرة الحوادث في هذا المحور الطرقي، والتي يسقط ضحيتها في الغالب أطفال صغار، اتخذت منحى تصاعديا.

ورفع المحتجون الشعارات والأعلام الوطنية مطالبين بتفعيل الاتفاقات السابقة مع المسؤولين، من السلطات المحلية والدرك والتجهيز، والتي وعدوا بها عقب اعتصامهم الأول الشهر المنصرم، حيث دامت وقفتهم، التي انطلقت في حدود الساعة الثانية عشرة زوالا، زهاء ثلاث ساعات كاملة، ليجد مستعملو الطريق أنفسهم محاصرين تحت حر الشمس دون أن تكلف المصالح المختصة نفسها عناء إعلامهم بتغيير الاتجاه قبل الوصول إلى مكان الاعتصام.

ومع إصرار المحتجين على ضرورة استجابة الجهات المعنية لطلباتهم، بادر المسؤولون عن القطاع الطرقي بالإقليم إلى نصب علامات تحديد السرعة، ورسم ممر خاص بالراجلين مقابل للمؤسسة التعليمية، في أفق وضع خطة محكمة تسهم في إيجاد الحلول المناسبة لهذا المشكل.

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 1722

المساء

الصفحة :2

ثانوية تحت رحمة السلاح الأبيض بالبيضاء

المساء

عاشت الثانوية التأهيلية مولاي إسماعيل بنيابة مولاي رشيد سيدي عثمان، زوال الاثنين الماضي، يوما استثنائيا بكل المقاييس، حينما اقتحم تلميذ قسما دراسيا أثناء الحصة وهاجم زميلا له في المؤسسة بالسلاح الأبيض فأصابه إصابة بليغة، مما تسبب في حالة هلع كبيرة نتج عنها تدافع التلاميذ والصراخ وحالات إغماء، خاصة وسط التلميذات مما استدعى نقل المصابين إلى المستشفى.

هذا الحادث الخطير لقي استنكارا وسط التلاميذ وآبائهم وأولياء أمورهم وأطر المؤسسة خوفا من تكراره في مؤسسة مكتظة يفوق عدد المتعلمين فيها 2300 تلميذة وتلميذ، ولا تتوفر إلا على ثلاثة حراس عامين يساعدهم معيد واحد لكل حارس، أما رجال الأمن الخاص فلا تتوفر المؤسسة إلا على حارس أمني واحد. وفي الفضاء الخارجي ليست هناك أية نقطة أمنية قريبة من المؤسسة تسهل عملية التدخل العاجل في محيط «مشتعل» وغير آمن جعل الكل أساتذة وإداريين وتلاميذ يضعون أيديهم على قلوبهم كل يوم ويحسبون خطواتهم هم يتوجهون إلى المؤسسة.

وأشارت بعض الأطر من داخل المؤسسة إلى أن هذا الحادث ليس إلا النقطة التي أفاضت الكأس، فالمؤسسة أصبحت تعيش على صفيح ساخن حيث كثير من التلاميذ يكونون في حالة غير طبيعية، ناتجة عن تناول «الحبوب المخدرة» والكحول. وأشار مصدر من داخل المؤسسة إلى أن نفس الأمر تكرر يوم الخميس 5 مارس حيث نشب عراك بين ثلاثة تلاميذ أدى إلى إسقاط سن لواحد منهم مما استدعى تدخل رجال الأمن والقبض عليهم. كما أضاف نفس المصدر أن بعض التلاميذ في نفس اليوم كانوا يقذفون أستاذة من النوافذ أثناء مزاولة عملها. وأكد هذا المصدر أن كل الأطر أصبحت تتوقع حدوث الأسوأ إذا لم يتم احتواء الأمور.

23

الصفحة 7:	المســـــــــــاء	التاريخ: 2012/04/06 العدد: 1722

برشيد

تلميذ يطعن زميلا له بسكين

المساء

وقعت مشادة بين تلميذين، الإثنين الأخير، على الساعة الحادية عشرة صباحا بثانوية عمر الخيام التأهيلية ببرشيد التابعة لنفوذ الملحقة الإدارية الخامسة، حيث أصاب أحدهما زميله بسكين على مستوى الفخذ.

ونقل المصاب إلى المستشفى المحلي لتلقي الإسعافات الضرورية. كما تم في اليوم نفسه عقد اجتماع ضم عددا من الأساتذة بالمؤسسة حول سلوك التلميذ ودوافعه. واتخذت إدارة المؤسسة التعليمية قرارا تأديبيا في حق التلميذ الذي طعن زميله بسكين يقضي بمنعه من الالتحاق بالصف الدراسي لمدة 20 يوما، كما تقرر خلال الاجتماع نفسه إجبار التلميذ على توقيع التزام مكتوب ومصادق عليه يقر من خلاله ويلتزم بعدم تكرار مثل هذا السلوك الذي أثار الرعب في صفوف باقي التلاميذ ومعهم هيئة التدريس.

الصفحة 7:	الأحداث المغربية	التاريخ:2012/04/06 العدد: 4631

نقابيون بالعيون يحتجون على تهميش هيئة التدريس

◂ العيون: بابا لعسري

أصدرت النقابة الوطنية للتعليم بالعيون بلاغا تقول فيه بأنها على إثر انسحاب ممثلي هيئة التدريس للأسلاك الثلاثة وممثل التعليم الثانوي في الدورة الأولى لسنة 2012 للمجلس الإداري للأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة العيون بوجدور الساقية الحمراء المنعقد يوم الأربعاء 28 مارس الماضي، بمقر ولاية العيون، فالنقابة المذكورة توضح للرأي العام دواعي انسحابها من المجلس الإداري والمتمثلة فيما تعرضت له من عنف مجموعة من الفئات التعليمية المحتجة والمتضررة بالرباط ، في ظل استمرار الوزارة والأكاديمية في تجاهل الملف المطلبي الجهوي للشغيلة التعليمية بجهة العيون بوجدور، وعدم تنفيذ بنود اتفاق 30 أبريل 2010، وتجاهل مطلب إجراء افتحاص مالي وإداري للأكاديمية لجهة العيون بوجدور الذي سبق لهيئة التدريس أن طالبت به في دورات سابقة.

كما سجل بلاغ الكونفدرالية تواطؤ الوزارة والأكاديمية في حماية المتورطين في ملفات الفساد وجرائم نهب المال والعام والالتفاف على قرارات صادرة في هذا الشأن، وتهميش ممثلي هيئة التدريس والتفتيش في إعداد مشروع الميزانية وبرنامج العمل وتتبع تنفيذ مشاريع وقرارات المجلس الإداري وحصر دورهما في تأثيث المجلس، وأشار البلاغ إلى الخرق السافر لبنود النظام الداخلي للمجلس بعدم مد أعضاء المجلس بالوثائق المعروضة في الدورة في الوقت المحدد.

الصفحة:3	النهـار المـغربيـة	التاريخ:2012/04/06 العدد. 1242

نقابة تندد بطرد الأطر العليا من وزارة التعليم

■ احتجت المنظمة الديمقراطية للشغل على قرار طرد مجموعة من الأطر العليا من حاملي شهادة الماستر لسنة 2011، وطالبت المنظمة في بيان استنكار بإلغاء المذكرة المشؤومة الصادرة عن وزير التربية الوطنية، وإرجاع المطرودين إلى عملهم، موضحة، أن قرار الطرد، هو تعسفي ولا يستند إلى أي قانون، خصوصا أن المعنيين بقرار الطرد قضوا أزيد من سنة في الوظيفة، واستنكرت النقابة قرار وزير التربية الوطنية واعتبرته قرارا غير مسؤول مطالبة بالتراجع عن قرار التسريح الجماعي الذي يعتبر الأول من نوعه في أسلاك الوظيفة العمومية.

أساتذة اللغة العربية بباريس يعتصمون ويضربون عن العمل

إيمان زهوم

بعد الاعتصام المطول الذي خاضه أساتذة اللغة العربية ببلجيكا احتجاجا على أوضاعهم الاجتماعية المتردية، ومطالبتهم بتحسين أجورهم وتعويضاتهم وأداء مستحقات الصندوق المغربي للتقاعد، وصرف الزيادة في الأجور التي استفاد منها جميع موظفي الدولة، قرر أساتذة اللغة العربية بباريس الاعتصام أمام مقر السفارة المغربية والإضراب عن العمل يوم الاثنين 14 ماي 2012 بعد إدانتهم لتماطل المسؤولين وتهربهم من تلبية مطالبهم الاجتماعية والتنظيمية.

هذا ويطالب أساتذة اللغة العربية بالديار الفرنسية، في بيان توصلت الخبر بنسخة منه، بالتسريع بتسوية المتأخرات المادية الخاصة بالدفعات المتبقية الناتجة عن تجميد وضعيتهم الإدارية والمادية لسنوات وتوضيح الطريقة الغامضة التي احتسبت وصرفت بها الدفعتان الأولى والثاني، ومطابقة الرواتب وفق الدرجة والرتبة وذلك بإحالة أجور الأساتذة العاملين بأوربا على المركز الوطني للمعالجات تفاديا للمزيد من تراكم المتأخرات، وتنفيذا لالتزامات مختلف الأطراف الموقعة على محضر اجتماعي 08 و 15 دجنبر 2010 المنعقدين بمديرية الميزانية بالرباط. كما طالب أساتذة اللغة العربية بالاستفادة من التعويض اليومي عن الإقامة، وكذا من السعر التفضيلي المعمول بهما لفائدة موظفي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون، وطالبوا باستفادة رجال ونساء التعليم بأوربا من زيادة 600 درهم الأخيرة الحاصلة في الأجور بالمغرب والاستفادة أيضا من التغطية الصحية أسوة بزملائهم في الخارجية.

وعبر أساتذة اللغة العربية بباريس عن استيائهم من سياسة التسويف والتلكؤ التي ينهجها المسؤولون تجاه حقوقهم المشروعة والتي تزيد من معاناتهم ومعاناة أسرهم النفسية والاجتماعية، مؤكدين استعدادهم للدفاع عن حقوقهم.

كما عبروا عن دعمهم للشكل الاحتجاجي الذي سطرته اللجنة النقابية ببروكسيل وعن تأييدهم للوقفات الاحتجاجية التي نظموها أمام سفارة المغرب ببلجيكا.

وكان أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بباريس وضواحيها، قد عقدوا جمعا عاما موسعا بحضور زملائهم المتعاقدين، تدارسوا فيه نتائج الحوارات مع المسؤولين والقائم بالأعمال بالسفارة المغربية بباريس، وكذا خلاصات اللقاءات والاتصالات التي أجراها بالمغرب ممثلو الأساتذة مع بعض الجهات المتدخلة في الملف خلال العطلة الأخيرة من بينها وزارة المالية، وزارة الخارجية ومؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، وأشاروا إلى أنهم تأكدوا من عدم جدية المسؤولين في التعاطي مع ملفهم المطلبي.

التاريخ: 2012/04/06
العدد. 1242
النهـار المغربيـة
الصفحة: 3

أساتذة اللغة العربية بباريس يحتجون أمام سفارة المغرب

■ يخوض أساتذة اللغة العربية والثقافة المغربية بباريس وضواحيها، إضرابا عاما يوم الإثنين 14 ماي المقبل، مصحوبا بوقفة احتجاجية أمام السفارة المغربية بباريس، بعدما وصلت الحوارات مع المسؤولين والقائم بالأعمال بالسفارة المغربية بباريس إلى الباب المسدود، وأكد بلاغ صادر عن الجمع العام لأستاذة اللغة العربية عدم جدية المسؤولين في التعاطي مع ملفهم المطلبي في شموليته والمتمثل في مطالبة بالتسريع بتسوية المتأخرات المادية الخاصة بالدفعات المتبقية الناتجة عن تجميد وضعيتهم الإدارية والمادية لسنوات وتوضيح الطريقة الغامضة التي احتسبت وصرفت بها الدفعتان الأولى والثانية، تحيين الرواتب وفق الدرجة والرتبة وذلك بإحالة أجور الأساتذة العاملين بأوروبا على المركز الوطني للمعالجات

تفاديا للمزيد من تراكم المتأخرات، وتنفيذ التزامات مختلف الأطراف الموقعة على محضر اجتماعي 08 و 15 دجنبر 2010 المنعقدين بمديرية الميزانية بالرباط، والاستفادة من التعويض اليومي عن الإقامة، والسعر التفضيلي المعمول بهما لفائدة موظفي وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية
الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين
لجهة مكناس – تافيلالت
نيابة خنيفرة

بـــــلاغ

وفود العديد من أكاديميات ونيابات وزارة التربية الوطنية، تقوم بزيارات ميدانية للمدارس الجماعاتية بإقليم خنيفرة

بهدف التبادل وتقاسم الأفكار والتعرف على التجارب الناجحة، المرتبطة بإحداث و تدبير المدارس الجماعاتية، وفي إطار التعاون بين الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين لجهة مكناس- تافيلالت، من خلال نيابة خنيفرة، والأكاديميات الأخرى، من خلال مجموعة من النيابات هي:

- نيابة الرشيدية؛
- نيابة شتوكة آيت باها؛
- نيابة الحوز؛
- نيابة الرحامنة؛
- نيابة ورزازات؛
- نيابة أسفي؛
- نيابة بولمان؛
- نيابة صفرو.

وقد تشكلت قافلة ضمت وفودا من النيابات المذكورة، بالإضافة إلى ممثلين عن أكاديميتي مكناس- تافيلالت وفاس- بولمان، فقامت بزيارات ميدانية للمدارس الجماعاتية المتواجدة بالإقليم، فاطلعت عن قرب وفي عين المكان على التجارب الرائدة لنيابة إقليم خنيفرة في تدبير شؤون هذه المدارس الجماعاتية، بالتعاون والتشارك المحكم مع جمعيات المجتمع المدني والسلطات الإقليمية والمحلية والهيئات المنتخبة والمصالح الخارجية لعدة وزارات... وذلك يومي الاثنين والثلاثاء 02 و03 أبريل 2012.

و قد ترأس هذه القافلة السيد نائب الوزارة على إقليم خنيفرة، مرفوقا بنائبي الوزارة في إقليم الرحامنة وإقليم شتوكة آيت باها، بمعية لجنة إقليمية مكلفة بتدبير وتتبع ملف المدارس الجماعاتية، مشكلة من السيد رئيس مصلحة التخطيط ومفتش للتخطيط التربوي ومفتش تربوي ورئيسة مكتب الاتصال. وقد سطر برنامج للقافلة كما يلي:

الأحد فاتح أبريل 2012

في المساء: استقبال وفود النيابات

الاثنين 02 أبريل 2012

الساعة 9 صباحا: استقبال الزوار بقاعة الاجتماعات بمقر النيابة، وتقديم عرض مختصر حول تجربة المدارس الجماعاتية في الإقليم؛

الساعة 10 صباحا: الانطلاق نحو المدرسة الجماعاتية آيت عثمان بجماعة الحمام – ناحية مريرت، وزيارة المؤسسة وجميع مرافقها الخارجية والداخلية؛

الساعة 11 و نصف صباحا: الانطلاق نحو المدرسة الجماعاتية ووزن بجماعة أم الربيع وتفقد مختلف مرافقها، ثم قدمت عروض حول المدرسة الجماعاتية بأم آيت عثمان والنتائج المحققة فيها، من طرف مدير المؤسسة، وأدوار جمعية تيغزى- الأطلس للتنمية في تدبيرها؛

الساعة 3 بعد الزوال: العودة إلى مدينة خنيفرة عبر عيون أم الربيع، وزيارة موقع مشروع المدرسة الجماعاتية أجدير بجماعة أجدير أزكزا؛

الثلاثاء 03 أبريل 2012

الساعة 9 صباحا: الانطلاق من مقر النيابة في اتجاه مدرسة آيت شعو الجماعاتية بجماعة مولاي بوعزة، وتقديم عرض حول تجربة جمعية مبادرات للتنمية القروية في تدبير و مواكبة إحداث المدارس الجماعاتية بالمنطقة؛

الساعة 10 صباحا: الانطلاق نحو المدرسة الجماعاتية أعروست بجماعة سبت آيت رحو، وزيارتها، باعتبارها النواة الأولى للمدارس الجماعاتية وطنيا؛

الساعة 11 صباحا: الانطلاق نحو المدرسة الجماعاتية حمو الزياني آيت بوخير بجماعة سبت آيت رحو، وزيارة مرافقها، ثم مشروع بناء القسم الداخلي لمجموعة مدارس عبد الله بن ياسين، والتي ستصبح جماعاتية برسم الموسم الدراسي 2013/2012؛

الساعة 2 و نصف بعد الزوال: العودة نحو مدينة خنيفرة وزيارة ورش مشروع المدرسة الجماعاتية بسيدي عمرو بجماعة سيدي عمرو.

وقد كانت هذه الزيارة، بحسب المشاركين، ذات فائدة، إن على مستوى التجربة وما تم تقديمه من عروض وإفادات من طرف المتدخلين، أو مستوى التدبير التشاركي الأمثل المتبع لهذه المؤسسات الجماعاتية.

28

التاريخ: 2012/04/06

العدد: 22252.

العلــــــــــــــــم

الصفحة: الاخيرة

منظومة التربية والتعليم، إلى أين؟

5. البعد اللغوي في المسألة البيداغوجية

محمد المدلاوي المنبهي

elmedlaoui@yahoo.fr

هناك مسألة أخرى من مسائل التربية والتعليم يغلب على خطاب معالجتها في النقاش والوثائق الإصلاحية طابعُ «ما هو لائق سياسيا»، أو بالأحرى «ما هو لائق أيديولوجيا». إنها مسألة المناهج ومضامينها. وتتمثل الأوجه الفرعية الأساسية لهذه المسألة في ثلاثة: وجه المضامين، ووجها اللغة والبيداغوجيا، وهما وجهان مترابطان.

فلنبدأ بهذين الوجهين الأخيرين، لأن الإشكال يبدأ بهما منذ الخطوات الأولى للتربية والتعليم. فهذه الخطوات الأولى تبدأ من الروض وتستمر بالتدرج التناقصي عبر الابتدائي ثم الإعدادي، وتتمثل مهامها الأساسية الأولى في الإعداد السوسيو- تربوي (socialisation) والذهني للصغير، أي تنمية قدراته التواصلية العامة والتفتحية الذهنية والسيكولوجية. ويكون للتعامل البيداغوجي مع الوضع السوسيو- لغوي الملموس في بدايات هذه المرحلة، دور حاسم في تحديد مصير تلك القدرات لاحقا، إما تفتقا وإما تعثرا أو انسدادا كليا. فالطفل لا يلج المدرسة أبكم إلا في الحالات الخاصة التي لها باب تدبير شأنها؛ وأداة الطفل اللغوية التي بفضلها يتم الشروع في تفتيق استعداداته الذهنية والتواصلية والسيكو- اجتماعية الطبيعية داخل الدائرة الأسرية الضيقة بشكل عفوي سلس، هي الأداة المؤهلة من الناحية السيكو- لسانية للاستعمال البيداغوجي في المراحل الأولى للتمدرس قصد منهجَة ذلك التفتيق في باب التواصل الاجتماعي الأوسع، ومنهجَة التفتح على المحيط بشكل سلس، وتنمية القدرات الذهنية الإدراكية لدى الطفل، وبداية إكسابه الأطر الأخلاقية المؤسسية لتدبير حزمة عواطفه وانفعالاته. هذه الأداة اللغوية التنشيئية الأولى في المغرب الحالي هي إما العربية المغربية وإما الأمازيغية بأوجهها، وذلك حسب الأحوال الملموسة. ولكل من تينك اللغتين أدبياتُ أطفال من مردِّدات خفيفة من قبيل «ا- شتا صبّي صبّي»؛ «تزار ا-بابا ربّي؛ وت ا- يا تزار وّت»، إلخ. ولها حكايات مرحة من قبيل «حديدان ومديدان»؛ «ذيب ولكنفود»؛ «عيشة رمادة»؛ «وشّن د- بومحند»؛ «مارس يفد»، إلخ. وقد دوّن نصيب قليل من هذه الأدبيات؛ لكن ضاع منها كذلك الكثير، فحلت محله أناشيد الوضّاع الثقيلة وغير المفهومة، وقصص الوعّاظ المملة وغير الملائمة للطفل.

فكل إكساب للغة أخرى غير اللغة المنزلية، وبالأحرى لأدبيات تلك اللغة مهما كانت قيمتها ومكانتها بالنسبة للتكوينات اللاحقة، إكساب يتعين بيداغوجيا، في المراحل الأولى للتنشئة، ألا يندرج إلا في إطار التفتح على معطيات المحيط ومتطلباته المستقبلية. معنى هذا أن التصور البيداغوجي العام يقتضي التأكيد المؤسسي على الوظيفة التنشيئية الأساسية للغة المنزلية بدل اعتبار هذا البعد الأساسي للكيان الاجتماعي للطفل منذ البداية عاهة خلقية وتأثيما وجوديا يشكل بالنسبة إليه صدمة تربوية مبكرة لا يوفق لاحقا، في غالب الأحيان، في تجاوز أزمته الوجودية.

لقد حاول الميثاق الوطني للتربية والتعليم معالجة مسألة وظائف اللغات. إلا أن تلك المعالجة كانت عبارة عن ملامسة مبدئية محتشمة للأمر، ولم ترق من الصراحة والوضوح إلى مستوى يستفاد منه ضرورة إعادة تصور مؤسسي للخطة البيداغوجية في بعدها اللغوي. ولا يُعتقد أن المسألة هنا مسألة معرفية فحسب؛ إذ أن جانب «ما هو لائق سياسيا وأيديويوجيا» جليّ بما فيه الكفاية في خطاب ذلك الميثاق في هذا الباب. والواقع أن البعد اللغوي في الشق البيداغوجي للمسألة التربوية أمر جوهري وحاسم. فمتى ما تم التوفيق في تنمية القدرات التواصلية والتفتحية والإدراكية الأولى للطفل باستعمال سلس لعدته اللغوية الأولى المستأنس بها عاطفيا، يتأهل ذلك الطفل حينئذ لاستعمال تلك القدرات في اكتساب المعارف والمضامين والمهارات المختلفة حسب نوعية استعداداته الذكائية الشخصية ودرجتها، بما في ذلك المعرفة باللغة أو باللغات الأخرى اللازمة، مرحليا وفي هذا الأمد أو ذاك، لتعميق تلك المعرفة في هذا الباب أو ذاك.

التاريخ: 2012/04/06

العدد: 1722

المســـــــاء

الصفحة: 1

راتب غيريتس يجب أن يدخل المقررات الدراسية

عبد الله الدامون

عندما تريدون التفكير في أحوال المغرب جيدا، فأول شيء يجب أن تفعلوه هو أن تضعوا أعصابكم في ثلاجة، وبالضبط في المكان المخصص لتجميد المشروبات والمواد الغذائية، وبعد ذلك فكروا و«خمّموا» ما شاء الله لكم «التخميم».

لا تفكروا في الفساد وفي رخص النقل والصيد والمقالع والغابات وما لا نهاية له من رخص الشعب التي يتم منحها للإمّعات، ولا تفكروا في الأحزاب التي باعت «الماتش» من زمان، ولا تفكروا في السياسيين الذين يقولون آمين لكل شيء، ولا تفكروا في رهط المنافقين الذين يقولون «نعم» في الصباح و«لا» بعد الظهر.

حاولوا التفكير فقط في الأشياء التي ينطبق عليها مثال «شر البلية ما يضحك»، لأنها أفضل البلايا، على اعتبار أن الإنسان عادة ما ينخرط خلالها في تفكير عميق، ثم ينفجر مباشرة بضحكة فاقعة، وإذا لطف به الله فإنه يحتفظ بعقله في النهاية، وهذا ما يطلق عليه علماء «القفشة» عبارة «شرّ البلية».

عموما، لا يحتاج المغاربة إلى نصيحة من هذا النوع، لأنك في كل مكان تجد الناس يطلقون ضحكات مدوية أو ينخرطون في موجة ضحك بلا نهاية، وبعد ذلك يطلبون اللطيف ويرددون عبارة «الله يخرّج هاد الضحك على خير». ويبدو أننا الأمة الوحيدة في العالم التي تضحك وتخاف من الضحك، لذلك فإننا نادرا ما نستفيد من فوائد الضحك الذي يقال إنه أفضل من جري الماراثون.

أكبر بلايا المغرب حاليا مدرب اسمه غيريتس. هذا الرجل عنده راتب يقال إنه الأضخم في المغرب، ورغم إن هناك اتفاقا بينه وبين من بأعوه للمغاربة على ضرورة إخفاء حجم راتبه، إلا أن المرجح هو أن الرجل يقبض ما بين 300 و350 مليونا في الشهر، هذا عدا المكافآت والحوافز في حال ما إذا فاز بشيء ما، لا قدر الله، وفوق هذا وذاك لا يؤدي الضرائب.

وبما أن كل الدعوات إلى رحيل غيريتس ومن أتى به ذهبت أدراج الرياح، فإن المغاربة يمكنهم أن يحولوا نكبة هذا المدرب البلجيكي إلى تسلية. مثلا، يمكن مقارنة راتبه براتب رئيس الحكومة، الذي قال إنه يقبض 5 ملايين في الشهر. تصوروا رئيس وزراء مكلف بإنقاذ المغرب من السكتة القلبية يقبض خمسة ملايين في الشهر، أو حتى عشرة، ومدرب أجنبي مكلف بتمريغ أنف المغرب في الوحل يقبض 300 مليون سنتيم في الشهر.

يمكن أيضا لراتب غيريتس أن يدخل المقررات الدراسية، مثلا يمكن أن يكون درس الحساب كما يلي: إذا كان راتب غيريتس هو 300 مليون سنتيم في الشهر، وإذا كان الحد الأدنى للأجور في المغرب هو 1800 درهم، فكم من مغاربة «السميك» يساوون أجرة غيريتس؟

يمكن أيضا لمؤلفي كتب الرياضيات أن يُدخلوا أجرة غيريتس في المقررات الدراسية، مثلا نجمع 300 مليون في 12 شهرا، فنجد أنها قرابة أربعة ملايير في العام، فنفرق هذا المبلغ على 16 فريقا من القسم الأول، فنجد أن كل فريق يأخذ حوالي 200 مليون في السنة، وهو تماما المبلغ الذي تدفعه الجامعة لكل فريق خلال السنة كاملة، 100 مليون في الشطر الأول من البطولة والمائة المتبقية في الشطر الثاني، أي أن غيريتس لوحده يساوي كل فرقنا مجتمعة بلاعبيها ومكاتبها ومدربيها وجماهيرها. يا سلام...

يمكن أن نستمر في هذه المقارنة الرياضية ونقول إن الجامعة تمنح 150 مليون سنتيم للفريق الذي يفوز ببطولة المغرب، أي أن تعب سنة كاملة لعشرات اللاعبين ومدربيهم وجمهورهم يساوي نصف راتب غيريتس لشهر واحد.

الفرق المغربية، ودائما في القسم الأول، التي تحصل على المراتب الثانية والثالثة والرابعة والخامسة تحصل مجتمعة على مبلغ 340 مليون سنتيم، أي أن جهد وعرق موسم كامل، لمئات اللاعبين والمسيرين والمدربين والجماهير، يساوي قرابة شهر واحد من راتب غيريتس.

طوال عقود كثيرة، رأى المغاربة الكثير من الأشياء، وتذمروا من كثير من الظواهر، وتندوا واستنكروا، لكن الأشياء بقيت كما هي، لذلك اكتشف الناس نعمة التأمل. أحيانا يغضبون، وتارة يبكون، وتارة يضحكون... وتستمر الحياة.

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 6605
بيان اليوم
الصفحة: 1

يومنا

O.M.D.H

محتات الرقاص

تعقد المنظمة المغربية لحقوق الإنسان مؤتمرها الوطني الثامن تحت شعار: «إعمال المساواة ضمانا لحقوق الإنسان»، وستنطلق الجلسة الافتتاحية للمؤتمر اليوم الجمعة بالرباط بحضور وفود تمثل العديد من المنظمات والمؤسسات الشريكة الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال الحماية والنهوض بحقوق الإنسان.

من دون شك، إن المؤتمر سيمثل لأصدقاء الرئيسة أمينة بوعياش مناسبة لتقييم التجربة الذاتية للمنظمة، ولتفعيل المحاسبة الداخلية واستشراف المستقبل على صعيد العمل والبرامج وأيضا التنظيم والإشعاع، ولكن المؤكد كذلك أن الظرفية الوطنية والإقليمية والدولية ستكون حاضرة بقوة في خلفية المناقشات، وفي جلسات الندوة الموضوعاتية التي تسبق المؤتمر، والمتمحورة حول: «الحركة الحقوقية وتحديات المرحلة الراهنة»، ومن ثم ستفضي إلى الانكباب على بلورة أشكال وآليات التفاعل مع الظرفية، ومع ما استجد من مطالب وقضايا وفاعلين.

لقد شهد المغرب حراكا اجتماعيا وسياسيا، وتفاعل مطالب وديناميات أفضت إلى تحولات سياسية ومؤسساتية لابد من تمثلها من لدن النشطاء الحقوقيين، واستحضار مختلف الأسئلة التي تفرضها المرحلة، وذلك بغاية المساهمة في تفعيل مقتضيات الدستور الجديد في مجال حقوق الإنسان والحريات، وأيضا على مستوى الأدوار المطروحة اليوم على المنظمات غير الحكومية وهيئات المجتمع المدني، في ميادين التدخل والتأثير لتطوير حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

لقد مثلت تجربة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان تميزا في المشهد الحقوقي الوطني، وفرضت في الساحة نقاشا مثمرا وحرصا على التمييز بين الحقوقي والحزبي السياسي المباشر، وهي تيمة لازالت ذات راهنية في منظومتنا الجمعوية الحقوقية، وتحتاج إلى اجتهاد وحرص مستمرين، كما أن الحركة الحقوقية، وضمنها المنظمة، مطالبة اليوم بمزيد من إنماء القدرات الذاتية والتأطيرية في مجال المبادرة والعمل الميداني والترافعي بشأن مختلف القضايا الحقوقية، ومنها تلك ذات الصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، فضلا عن المساهمة في تطوير إشعاع حقوق الإنسان في المجتمع ووسط الشباب، وابتكار آليات جديدة في المساءلة والمتابعة، وفي الاقتراح والترافع.

من جهة ثانية، فإن التطور المتسارع لتكنولوجيا التواصل وبخول فاعلين جدد إلى الفضاء العمومي، ليس فقط في المغرب، وإنما في العالم، يفرض اليوم على مؤتمر المنظمة المغربية لحقوق الإنسان التأمل في كل هذه المستجدات، وفي تفاصيل وسياقات ومآلات الحراكات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية، وبالتالي التفكير في تقوية التنسيقات المحلية والإقليمية والدولية، وأيضا في الوسائل والإمكانيات المناسبة لدعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، وفي الآليات الدولية والوطنية المتعلقة بحماية الحق في الحياة وفي السلامة، والحق في الرأي والتعبير والتظاهر، وتعزيز الحريات والمساواة.

إنها أسئلة وهواجس لاشك ستكون ابتداء من اليوم حاضرة لدى مؤتمرات ومؤتمري المنظمة المغربية لحقوق الإنسان، والتأكيد عليها هو من باب مشاطرتهم الانشغال بها، ومن باب التحية لهم والتطلع إلى نجاح مؤتمرهم الوطني الثامن.

التاريخ:2012/04/06 العدد: 721	أخبار اليوم المغربية	الصفحة :1

افتتاحية

الكيف «الوطني»

■ توفيق بوعشرين ■

أرقام صادمة راجت أول أمس في البرلمان أمام وزير الداخلية عن زراعة الكيف في المغرب: مليونا مغربي يعيشون من وراء زراعة النبتة السحرية، و17 ألفا وراء القضبان بسبب زراعتها أو الاتجار فيها، و40 ألف مغربي مطاردون بنفس التهم، بعضهم فر إلى الجبال حيث يعيش هناك مثل سكان المغرب الأقدمين...

نور الدين مضيان، البرلماني عن حزب «سيدي علال»، كانت لديه الجرأة ليقول للضريس والعنصر ولحكومة بنكيران نصف الملتحية: «لماذا لا يتم تقنين هذه الزراعة، وتحويل الكيف إلى مادة نافعة في المجال الطبي والصيدلي، مثل ما هو جار في دول أوربية؟». عمدة أكادير المتمرد، طارق القباج، ذهب في نفس الاتجاه وقال: «لماذا لا تدخلون زراعة الكيف ضمن المخطط الأخضر، ويتم إنشاء تعاونيات فلاحية تنظم زراعة هذه النبتة... هل تعلمون، السيد الوزير، أن كندا حاولت أن تشجع زراعة الكيف في بلاد الثلج لكنها لم تنجح في ذلك، فلماذا لا نصدر لها القنب الهندي؟».

طبعا، وزيرا الداخلية لم يجيبا عن هذه الأسئلة بل غالبهما الضحك، رغم أنهما معا ينحدران من البادية ويعرفان صعوبة الحياة بين الجبال، لأن حكوماتنا تعودت على دفن رأسها في الرمال، واتباع سياسة «النعامة» لأنها السياسة الأقل كلفة بالنسبة إلى الوزراء والأكثر كارثية بالنسبة إلى البسطاء.

الجميع يعرف أن آلاف الهكتارات في كتامة ومدن الشمال وغيرها يزرع فيها الكيف منذ قرون، ورغم أن المزارعين لا يحصدون من وراء هذه النبتة سوى ما يسدون به الرمق وما يقهرون به الجوع، فإنهم يكونون في «سراح مؤقت» طيلة حياتهم التي يعيشون خلالها إما في السجن، أو في الجبل، أو خائفين من مطاردة قوات الدرك لهم ولمزارعهم...

الدولة لا سياسة لها في هذا الموضوع الحساس. تكتفي بالمقاربة الأمنية أو المقاربة «النعامية» (من النعامة)، فإما تدخل المزارعين السجن، وإما تغض الطرف عنهم، وهي تعرف أن اعتقال المزارعين لا يحل المشكلة، وأن أبناءهم سيخلفونهم في اليوم الموالي لاعتقال آبائهم.

الدولة غائبة عن المناطق المهمشة، حيث لا طريق ولا مستشفى ولا مدرسة ولا تنمية ولا برامج للرعاية، فكيف سنقنع الفقراء في البادية بالتوقف عن زراعة الكيف؟

قبل سنوات سخر الناس هناك في الشمال من برامج التنمية البشرية التي وعدتهم بزراعة بديلة وبضعة رؤوس من الماعز... قالوا لهم: «هذه أشجار، ازرعوها»، فردوا عليهم بأن الأشجار تحتاج إلى سنوات لتعطي أكلها. قالوا لهم: «هذه الماعز اعتنوا بها واحلبوا لبنها»، فكان جوابهم: «ومن يشتري منا هذا اللبن؟ الطريق المعبدة غير موجودة، ونقل الحليب كيلومترات عدة لا يجدي، فهل نعيش بحليب الماعز طيلة السنة؟»...

إن تقنين هذه الزراعة هو الحل، وعوض أن يذهب الكيف إلى مغارات «صناعة الحشيش»، يتوجه إلى مختبرات الأدوية أو حاويات التصدير إلى الخارج، على أن تشتري الدولة فائض الإنتاج حتى لا يتسرب إلى ماكينة المخدرات التي تسحق شباب المغرب... هذا هو الحل.. أن تحتكر الدولة شراء الكيف، أو تقنن زراعته وتنظم إنتاجه وأسعاره، أما أن تستمر في هذا النفاق الذي يقول عنه المثل العربي «أكل الغلة وسب الملة»، فهذا غير معقول إطلاقا.

32

الصفحة 5:	مغرب اليوم	لتاريخ: 2012/04/06 لعدد: 153 .

لهذه الاعتبارات.. علينا ألاّ نتسرع

أيام قليلة تفصلنا عن انقضاء 100 يوم الأولى من عمر حكومة عبد الإله بنكيران، وهنا نتساءل هل هي مدة كافية للحكم على أداء الحكومة، إنجازاتها وإخفاقاتها، أم أن تقييم أداء الأغلبية يفرض علينا التأني قبل إصدار أية أحكام مسبقة؟

الواقع أن عمر الحكومة، منذ تنصيبها يوم الثالث من يناير المنصرم، يفرض علينا ألاّ نتسرع ونتأنى قليلا لإعطاء بنكيران وفريقه المنبثق من صناديق الاقتراع مزيدا من الوقت لاعتبارات ثلاثة:

الاعتبار الأول متمثل في الإرث الثقيل الذي وجدته الحكومة الجديدة على جدول أعمالها، خصوصا ما يتعلق بالملفات الشائكة المرتبطة أساسا بقطاعات التعليم والصحة والشغل والبطالة وهشاشة العالم القروي، إضافة إلى ملفات الفساد التي تماطلت الحكومات السابقة في فتحها وتحريك المتابعات ضد المتورطين فيها.

الاعتبار الثاني، يجد ما يبرره في المناخ الاقتصادي الإقليمي والأزمة المالية والاقتصادية التي تجتاح العديد من البلدان الأوروبية التي تربطها بالمغرب مبادلات تجارية، حيث، من الطبيعي، أن تنعكس الأزمة الأوروبية على الاقتصاد الوطني، وهنا من غير المقبول أن نحمّل الحكومة "وزر" أزمة اقتصادية تعصف بمعظم دول المعمور.

ثالث الاعتبارات، وآخرها، هو الرغبة القوية لحكومة بنكيران في الدفع قُدما بمسلسل الإصلاحات، وهو ما تبين حتى هذه اللحظة من خلال العديد من الإجراءات، كان أبرزها إطلاق شرارة "الحرب" ضد اقتصاد الريع وتحريك المتابعات ضد بعض المتورطين في تبذير المال العام.

> منذ تنصيب الحكومة اعتمد الحزب ما يشبه سياسة "شي يكوي وشي يبخ": ففي الوقت الذي يدافع فيه بنكيران وبعض وزرائه عن هيبة الدولة، وضرورة فرض النظام واحترام القانون، لا يتورع نواب "البيجيدي" عن مهاجمة وزارة الداخلية

كل هذه الاعتبارات، تجعلنا أمام واجب أخلاقي يفرض التأني وعدم التسرع قبل إصدار أي حكم لصالح الحكومة الفتية أو ضدها.

ومع ذلك، يكاد المتتبع للشأن السياسي المغربي عموما، والوضع داخل حزب العدالة والتنمية على وجه الخصوص، لا يفهم المغزى من وراء التصريحات المتناقضة لأعضاء حزب "المصباح".

هذا التناقض لا يتعلق، برأي المراقبين، بتسيير الشأن العام، عقب تصدر الحزب للانتخابات التشريعية وتكليفه بتشكيل الحكومة، بقدر ما يرتبط بعملية توزيع للأدوار.

ومنذ تنصيب الحكومة، وقف متتبعون للشأن السياسي، على اعتماد الحزب لما يشبه سياسة "شي يكوي وشي يبخ"، ففي الوقت الذي يدافع فيه بنكيران وبعض وزرائه عن هيبة الدولة، وضرورة فرض النظام واحترام القانون، لا يتورع بعض نواب "البيجيدي" عن مهاجمة وزارة الداخلية، الموكول إليها بالدرجة الأولى حفظ الأمن العام، وانتقاد الأجهزة الأمنية.

إن إنجاح مهمة الحكومة الحالية لا يمكن أن يكون بخطاب سياسي مزدوج، بقدر ما يستوجب تضامنا حزبيا وحكوميا، لتفادي عثرات وزلات لا طائل للحكومة من ورائها، لأن ثمة تحديات ورهانات أكبر ينتظر الرأي العام الوطني ملامستها على أرض الواقع.

التاريخ: 2012/04/06
العدد: 2869
التجديد
الصفحة: 1

مع الحدث

الحركة الإسلامية وامتحان الفكر الاستيعابي

● بلال التليدي

توالت في السنوات الأخيرة مؤشرات تدل على وجود تمايز بين الحركة الإسلامية المشرقية ونظيرتها في المنطقة المغاربية، سواء تعلق الأمر بتدبير العلاقة بين الدعوي أو السياسي، أو بشكل التعاطي مع الواقع السياسي، واستحضار تداخل السياقات المحلية بالسياسات الإقليمية والدولية، وقدرة الحركة الإسلامية على تنزيل مقتضيات الفكر الاستيعابي.

فعلى الرغم من أن الربيع الديمقراطي العربي أفرز تصدر الإسلاميين خارطة المشهد السياسي، وعلى الرغم من أن هذا الحجم السياسي يغري بالتفرد واحتكار قيادة الانتقال الديمقراطي، إلا أن الحركة الإسلامية في المنطقة المغاربية عمدت إلى نبذ هذه الرؤية الانفرادية، وتبنت منطقا تشاركيا استيعابيا، حيث تبنت الحركة الإسلامية تقديرات سياسية واعية بشروط المرحلة، وما يتطلبه إنجاح توافقاتها الاستراتيجية.

في تونس، عبرت حركة النهضة عن هذه الرؤية من خلال صيغة اقتسام السلطة في تونس، والتخلي عن الرئاسة، وابتعاد الغنوشي عن المناصب السياسية، وترك أمر تدبير السياسة للحزب السياسي الذي تم تأسيسه، وتبنت النهضة في قضية الهوية والمرجعية الدستورية الموقف المستوعب لطبيعة المرحلة وما تتطلبه التوافقات الكبرى التي نسجتها لإنجاح عملية الانتقال الديمقراطي في تونس.

وفي المغرب، حضرت الرؤية الاستيعابية في كل المحطات السياسية التي خاضها الحزب منذ الإعلان عن تصدر العدالة والتنمية لنتائج اقتراع 25 نونبر، بدءا بطريقة تدبير التفاوض لنسج التحالفات لتشكيل الحكومة، ومرورا بطريقة توزيع المناصب، واستحضار متطلبات إنجاح التجربة وتغييب الحسابات الرقمية واعتبار الأوزان السياسية في هذه العملية، وانتهاء بطريقة صياغة التصريح الحكومي ومنهجية تذويب الاختلافات في الاختيارات السياسية، والاتفاق على الخطوط الكبرى الجامعة، ومنها التركيز على الديمقراطية والحكامة ومحاربة الفساد.

في لحظة الانتصار والصعود، لا تلام الأحزاب التي لا تحظى بأوزان سياسية مؤثرة، وإنما تلام الأحزاب الوازنة على عدم تبنيها للتقدير السياسي الذي يوفر الإمكانية لإشراك الجميع وتنزيل مبدأ التعاون مع الغير من أجل تحقيق الإصلاح.

في الحالة المصرية هناك توجه يوحي بالسير نحو التفرد حيث إن الحراك داخل المشهد آلت فيه الأمور إلى حزب الإخوان: رئاسة البرلمان واللجنة التأسيسية للدستور ومرشح لرئاسة الدولة وأغلبية تؤهل لرئاسة الحكومة، وهو أمر إن تم سيؤدي إلى التمركز في اتجاه واحد.

لا ندري بالضبط المعطيات التي تم الاستناد لاتخاذ هذه المبادرة، ولا ندري بالتحديد الأهداف التي تم وضعها من وراء هذا القرار، ولا ندري هل هذا الموقف طبيعي، أم أنه مجرد رد فعل سياسي على واقع المصادرة والتضييق، الذي عاشته الجماعة لعقود من الزمن، كما لا ندري بالضبط التداعيات التي يمكن أن تنجم عن اتخاذ هذا القرار على مستوى التنظيم الداخلي أو على مستوى مواقف الفاعلين السياسيين من الخارج. لكن من المؤكد أن شروط الواقع السياسي في مصر، كما في بقية الدول العربية التي عاشت ربيعها الديمقراطي، تطرح تحديات كبيرة على الحركة الإسلامية وقدرتها على تبني الفكر الاستيعابي وإنتاج المواقف التي تشرك المكونات السياسية والمدنية وتدمجها في تحقيق النقلة الديمقراطية وإحداث التغيير الذي تتطلع إليه الجماهير.

بكلمة، إن تصدر الحركة الإسلامية للمشهد السياسي بعد الربيع الديمقراطي الذي اجتاح العالم العربي ليس إلا بداية الطريق لوضع رؤاها السياسية في المحك، وإن نجاحها الحقيقي رهين بقدرتها على التنزيل الذكي للفكر الاستيعابي ضمن الواقع السياسي الذي تعيشه.

التاريخ:2012/04/06
العدد: 22252.
العلم
الصفحة:1

حديث اليوم

في كثير من الأحيان يطلب من رجل السياسة - أو امرأة السياسة في إطار احترام النوع - أن يتخذ القرار المناسب بغض النظر عن التكلفة السياسية المترتبة عن اتخاذه، وهذه صفة وخصلة رجال ونساء السياسة الأقوياء، إنها اللحظات التي تفرز الغث من السمين.

والصغار من رجال ونساء السياسة يقتصرون على إعطاء قيمة وأهمية للتكلفة الانتخابية لقرارتهم وتراهم يجاملون، ويخافون وهم بذلك يلحقون أضرارا بليغة وخطيرة بالمصلحة العامة.

في سياق هذا الفهم وتصريفا لهذه القناعة لم يعد كثير من المواطنين مثلي لايفهم ما معنى عدم اقتطاع أيام الاضراب في القطاع العام.

إن للإضراب تكلفة يجب أن يدفعها عن قناعة وعن رضى الموظف المضرب، ان الأمر يتعلق بمحرار قياس اقتناع المضرب أو المضربة نفسهما بأهمية ومصداقية الإضراب.

الاضراب دون اقتطاع تحول إلى أيام إضراب، ولاحظوا العبث كل العبث، فهناك قطاع يضرب ثلاثة أيام في الأسبوع وإضافة إلى عطلة السبت والأحد فإن العامل في هذا القطاع يشتغل يومين فقط في الأسبوع، لاحظوا أكثر أن الغالبية الساحقة تضرب مع جميع النقابات، فأية نقابة دعت إلى الاضراب هم معها، وإذا ما ذكرنا أن عدد النقابات في بلادنا يصل إلى 37 نقابة ندرك أهمية استفادة هؤلاء المستعدين للاضراب من هذا الاضراب نفسه الذي فقد طعمه النقابي والنضالي وتحول إلى مجرد يوم أو أيام عطلة.

ثم مامعنى أن يتم اقتطاع أيام الاضراب من العاملين في القطاع الخاص بينما يعفى زملاؤهم في القطاع العام؟ ألا يتعلق الأمر بتدبير إحدى أهم تجليات الحكامة في بلادنا؟

إننا ننتظر أن تمتلك الحكومة الحالية الشجاعة اللازمة للحسم في هذه الاشكالية المستعصية.

عبدالله البقالي

التاريخ: 2012/04/06 العدد: 1242	النهـار المـغربيـة	الصفحة: 1

افتتاحية

الأغلبية تحترف المعارضة

ألفينا أنفسنا أمام مشهد غير مألوف في الديمقراطيات بكل تصنيفاتها، حيث اختلط الحابل بالنابل ولم نعد نعرف من يعارض الحكومة ممن يؤيدها، من يساندها ممن يرفض مشاريعها، من ينتقدها ممن يدعم أطروحاتها وتجلى ذلك واضحا أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية للوزارات داخل اللجان الدائمة بمجلس النواب، حيث انبرى خطباء من الأغلبية والمعارضة بغرض معارضة "الضباب"، ولم نعد نعرف من في الحكومة ومن هو ضد الحكومة.

تميزت تدخلات النواب البرلمانيين من الأغلبية والمعارضة بنبرة واحدة ألا وهي نبرة المعارضة، لكن وقعت كلها في التباسات خطيرة تتجلى في معارضة شيء خارج الحكومة وكأن الحكومة لا حول ولا قوة لها، رغم أنها منبثقة من صناديق الاقتراع، وتأكيد بنكيران مرارا، على أنه لم يتم فرض أي وزير عليه وأنه هو من اقترح الوزراء وحتى أولئك الذين ظن البعض أنهم مفروضون عليه، قال بنكيران، إنهم أطر، هو من اقترح أن يستمروا في حكومته قصد الاستفادة من خبراتهم.

ومن غرائب الممارسة السياسية في المغرب أن تحترف الأغلبية ممارسة المعارضة، وأن تتحول المعارضة إلى حالة شاذة من التعبير عن الرفض الذي هو بالنتيجة خدمة للأغلبية وللحكومة، مما يحول المعارضة من ممارسة الرقابة إلى ممارسة "تقرقيب الناب".

إن أهم ما ميز المناقشات داخل اللجان النيابية الدائمة هو سيطرة صوت الضجيج الذي مارسته المعارضة والأغلبية، ووسط الضجيج تنعدم الحقيقة، حيث هاجم الكل الدولة ونسوا الحكومة المسؤولة عن البرنامج وتنفيذه.

والأغرب من كل ذلك، أن يمارس المعارضة الحزب الحائز على الرتبة الأولى والذي يقود الحكومة، فلم يظهر الحزب في أي لجنة من اللجان مدافعا عن البرنامج الحكومي وعن قانون المالية، بل الكل يعارض شيئا غامضا ويشتم الأجهزة والمؤسسات.

وهنا يبقى سؤال جوهري: مادام نواب الأغلبية قد مارسوا المعارضة داخل اللجان، وهي معارضة تتيح ظهورا إعلاميا قويا، فيبقى المفروض أن تصوت الأغلبية ضد قانون المالية ويسقط القانون وتعتبر الحكومة ساقطة تبعا لذلك.

لكن مع الأسف سيمارس حزب العدالة والتنمية المعارضة اللفظية والأغلبية التصويتية وهي ازدواجية خطيرة يمارسها الحزب ودأب عليها منذ مدة، أي الظهور بوجهين في كل لحظة، دائما وجه مع الحكومة ووجه ضدها، غير أن المشكل الحالي هو هذا اللبس الحاصل حيث أنه لم يتم مناقشة بنود الميزانية بقدر ما تم الهجوم على المؤسسات ومع ذلك سيعود الحزب للتصويت على قانون المالية.

ومن خلال تتبع المناقشات الجارية باللجان الدائمة بمجلس النواب، تبين، أن حزب العدالة والتنمية وبعض أحزاب الأغلبية مارست المعارضة إلى جانب المعارضة التي فضلت الهروب إلى الأمام بدل ممارسة دورها الرقابي، وهذه الممارسة أصبحت لازمة من لوازم العمل السياسي لدى الحزب الإسلامي، إذ من خلالها يضمن خطابا شعبويا مقبولاً لدى جمهور الناخبين مع وجوده هو نفسه في الحكومة مما يطرح كثيراً من التخوفات، أن تتم ممارسة الخطاب نفسه خلال الانتخابات المقبلة بدل الدفاع عن البرنامج الحكومي وأساسا برنامج الحزب

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale

Bulletin de Presse

Vendredi 6 avril 2012 **Numéro : 4272**

Titres	Page
• Les lycéens s'essayent à la stratégie d'entreprise	1
• La langue arabe en Europe	2
• **Editoriaux**	3

Date 06/04/2012
N 14701

LE MATIN

PAGE : 10

Les lycéens s'essayent à la stratégie d'entreprise

«Enjeu» organise un concours de stratégie d'entreprise dédié aux lycéens marocains. L'idée est fondée sur un jeu d'entreprise (business game), considéré comme un outil pédagogique permettant la découverte et l'utilisation de connaissances, savoir-faire et savoir-être liés à l'entreprise, de manière concrète, ludique et interactive. «"Horizons" est un jeu-concours sur le web destiné aux lycéens en 1re et 2e année du baccalauréat et dont le but est de stimuler ceux-ci, les engager et les pousser à donner le meilleur d'eux même.

Stimuler les jeunes, les engager et les pousser à donner le meilleur d'eux-mêmes.

C'est un espace et d'épanouissement et d'apprentissage qui va leur permettre d'apprendre les techniques de gestion et leur donner le goût du partenariat», explique Hazim Sebbata, fondateur de la société «Enjeu» et président national du Centre des jeunes dirigeants-Maroc (CJD Maroc). En effet, ce concours est basé sur un logiciel modélisant un environnement concurrentiel. Les entreprises en question seront gérées par les participants regroupés en équipes concurrentes et éventuellement encadrées par leurs professeurs, à noter que 300 lycéens s'y sont déjà inscrits. «L'interactivité et la compétition induite de ce challenge garantissent l'émulation des participants et leur motivation d'aller le plus loin possible dans le jeu», affirme M. Sebbata. Et d'ajouter : «Pour cette première édition, qui se déroulera entre le 7 avril et le 12 mai prochains, ce sont les lycées de Casablanca, Mohammedia, El-Jadida et environs qui vont y participer, mais dès l'année prochaine le concours touchera les lycéens de tout le pays». Le jeu «Horizons» va se dérouler en quatre étapes. La phase éliminatoire, la sélection des finalistes, la phase finale et la remise des prix. Après inscription sur le site www.horizons.ma, les lycéens disposent d'un accès à leur espace sur un portail consacré audit jeu. ■

Hafsa Sakhi

1

Date 06/04/2012
N : 640
LE REPORTER
PAGE:46

RÉFLEXIONS

La place qu'occupe la langue arabe en Europe

L'Institut Avicenne des Sciences Humaines organise, du 22 au 24 juin 2012 à Lille son 6ème Colloque annuel sur le thème: Quel avenir de l'enseignement de la langue arabe en Europe?

L'arabe est la langue officielle de plus de 20 pays dans le monde et la langue maternelle de plus de 300 millions de personnes, ce qui en fait la 5ème langue la plus parlée au monde, derrière l'anglais, l'espagnol, le chinois et le français. Pourtant, malgré ces éléments, l'enseignement de la langue arabe en Europe reste faible, pour ne pas dire préoccupant. Certains pays œuvrent dans le sens d'un développement de l'enseignement de cette langue, comme le Danemark qui a introduit à la rentrée 2009 l'enseignement de la langue arabe dans les collèges et ce, dans le but affiché de vouloir faciliter l'intégration des collégiens arabes venant de pays comme le Liban, la Palestine ou l'Irak, mais surtout de se préparer une base solide de futurs «agents» capables d'aller conquérir les nouveaux marchés que représentent les pays arabes. Mais cette attitude est bien loin d'être majoritaire au sein des Etats européens, comme aussi la plupart des pays d'Europe de l'est (sauf la Hongrie), l'Autriche, Chypre, l'Irlande, l'Islande, le Luxembourg ou encore le Portugal. L'enseignement de la langue arabe n'est pas proposé aux élèves au long de leur cursus scolaire, jusqu'à ce qu'ils arrivent à l'université. Dans d'autres pays, l'enseignement de la langue arabe est proposé à un moment ou à un autre pendant le cursus scolaire des élèves, que ce soit à l'école primaire, au collège ou au lycée. Dans ces pays, malgré l'offre d'enseignement, peu d'élèves suivent des cours de langue arabe pendant leur parcours scolaire. Ainsi, en 2005, seulement 0,1% des lycéens espagnols apprenaient la langue arabe, 0,2% au Royaume-Uni en 2004, 0,1% en Hongrie et 0% dans d'autres pays comme l'Allemagne, Malte ou Chypre. En Belgique, 0,2% des collégiens, en Suède, 0,5% des étudiants et en Turquie, 1,4% des étudiants. Ces chiffres ne concernent que les enseignements dispensés dans le cadre du parcours scolaire traditionnel géré par l'Etat, ce qui ne concerne, somme toute, qu'une infime partie des étudiants de la langue arabe.■

Bouchra Elkhadir

Et en France

La France a été le premier pays occidental à créer une chaire d'arabe en 1530 au Collège des Lecteurs Royaux, qui deviendra le Collège de France. En 1906, s'ajoutera à cela la création de l'agrégation d'arabe, filière d'excellence et, en 1973, le CAPES d'arabe. Pourtant, cela n'a pas empêché un déclin de l'enseignement de la langue arabe en France. Ainsi, en 2009, il n'y avait que 7.300 collégiens et lycéens qui étudiaient la langue arabe, soit deux fois moins qu'à la fin des années 70. Mais une des plus grosses particularités de l'enseignement de la langue arabe en France, c'est que la majorité des enseignements de la langue arabe se fait hors parcours scolaire, dans deux démarches distinctes. La première est celle de l'Enseignement des Langues et Cultures d'Origine, dit ELCO. La seconde démarche est celle de l'enseignement dispensé dans des associations. Ces différents facteurs ont créé plusieurs problèmes, notamment une mauvaise image de la langue arabe souvent associée aux quartiers difficiles, aux ghettos et à l'Islam. Un autre problème est celui de la formation des professeurs de langue arabe, critiquée comme étant lacunaire. Sur le plan économique, on constate que certains pays arabes comptent parmi les économies émergentes. De plus, le développement du tourisme dans de nombreux pays arabes et maghrébins nécessite des personnes capables d'échanger avec ces pays dans leur langue, signe d'implication et de respect de l'autre. Sur le plan politique, on constate une forte implication des pays arabes dans les organismes inter et supra-étatiques qui a permis à la langue arabe d'obtenir le statut de langue diplomatique -officielle-. Il est en effet inconcevable d'imaginer de tels échanges aux niveaux économique et politique sans que cela ait une quelconque incidence au niveau culturel. Depuis le 11 septembre, le monde a les yeux tournés vers les pays arabes et tente de comprendre ce qu'est la culture arabe. Une telle compréhension passe nécessairement par l'apprentissage de la langue arabe pour éviter le brouillage!

Édito

Samir Chaouki

Casanegra !

Le scandale financier qui vient d'éclater dans la mairie de Casablanca ne doit pas passer inaperçu. Il s'agit d'abord de la métropole du pays, censée donner l'exemple en matière de gouvernance et puis ce sont des deniers publics qui partent en fumée, par milliards. Un grand quotidien de la place vient d'étaler les largesses dont bénéficient les «*hommes du président*» et d'influentes personnalités de la ville, sous différentes formes. Tantôt, il s'agit de subventions, à coup de millions de dirhams, en faveur d'associations menées par des personnalités connues, mais presque non actives. Tantôt c'est le financement d'études... jamais livrées, sans parler de cessions de foncier, appartenant au domaine public, pour des prix dérisoires. Les faits sont parlants et expliquent le chaos dont sont victimes les Casablancais depuis l'élection de l'actuel bureau, curieusement soutenu par le PJD! Le scandale dont il est question, n'est en fait que la partie apparente de l'iceberg. Casablanca est une ville malade de sa gestion, victime de ses gouvernants, abandonnée par l'autorité centrale, proie des prédateurs du foncier, livrée à son sort. Or, fort d'une nouvelle Constitution évolutive et d'un gouvernement doté de larges prérogatives, le Maroc ne peut plus se permettre ce genre de gouvernance, qui tire les villes vers le bas. La gestion actuelle est basée sur les coups bas, les règlements de compte, les calculs politiciens, et à aucun moment, l'intérêt des Casablancais n'est considéré comme prioritaire. Et personne ne fait rien pour arranger les choses. Le seul espoir aujourd'hui des Casablancais, serait qu'un procureur du roi bien intentionné se saisisse des informations relayées par la presse pour commanditer une enquête qui aille jusqu'au bout.

Date 06/04/2012
N : 137
LE TEMPS
PAGE: 3

ÉDITO

Les querelles au sein du gouvernement Benkirane font tellement rage que le sacro-saint principe de solidarité risque de voler en éclats.

Un gouvernement ambivalent Benkirane

Les déclarations des ministres PJD sont tellement contradictoires qu'elles ont fini par dérouter le commun des observateurs de la vie politique en général, et celle du parti en particulier. Ces contradictions ne se rapportent pas tant à la chose publique qu'à des querelles de clocher, opposant, par-ci, les ministres PJD eux-mêmes, et par-là, les ministres PJD avec leurs collègues alliés. Au rythme et dans les proportions des «*tirs amis*», les observateurs ont fini par croire qu'une nouvelle «*méthode politique*» serait en train de s'installer: «*l'un souffle le chaud, l'autre le froid*». Abdelilah Benkirane, pauvre de lui, n'a eu de cesse de jouer les pompiers depuis ce mémorable 3 janvier qui a marqué l'investiture de son équipe. Alors que ce Chef de gouvernement s'évertue à défendre l'aura (hiba) de l'État, la nécessité de préserver l'ordre public et l'obligation de respecter et faire respecter la loi, certains de ses députés n'hésitent pas à s'en prendre aux services de sécurité, attaquer le ministère de l'Intérieur, à qui, faut-il le rappeler encore une fois, revient en premier lieu la responsabilité du maintien de l'ordre public. Or, avec cette ambivalence politique, il apparaît évident que ce n'est pas de cette oreille que cela est entendu. Parlons clair : le succès de l'actuel gouvernement passe, nécessairement, par l'annihilation du double langage, et la réhabilitation du principe d'homogénéité, de cohérence et de solidarité entre tous les membres du gouvernement. Ce n'est qu'à cette condition, et seulement à cette condition, que ce gouvernement peut éviter ces querelles de minaret, dont il se serait bien passé. L'actuel Exécutif s'est lancé tellement de défis et a engagé autant de paris qu'il ne saurait se laisser prendre à ce jeu sans décevoir les attentes de l'opinion publique. Sachons alors raison garder...

Le Temps

Date 06/04/2012
N: 165

L'OBSERVATEUR DU MAROC

PAGE: 3

Éditorial

AHMED CHARAÏ

Les nécessités de l'heure

On ne le rappellera jamais assez, la majorité actuelle est face à des enjeux historiques. La nouvelle constitution, le contexte régional aussi explosif qu'imprévisible, et donc instable, et le bouillonnement social imposent au gouvernement et au parlement de donner des signaux significatifs du changement.

La cohésion de la majorité est secouée quelques mois après la nomination du gouvernement. Au parlement, les groupes parlementaires n'en font qu'à leur tête, certains allant même jusqu'à boycotter un ministre issu des rangs de leur parti pour des broutilles qui n'ont rien à voir avec la question des affaires publiques.

Plus inquiétant, des voix au sein des partis de la majorité s'élèvent pour réclamer une forme de quotas pour les nominations à la tête des entreprises publiques dépendant du chef du gouvernement. Or, la bonne gouvernance nécessite l'indépendance de la haute administration. Politiser les grands commis de l'Etat serait désastreux, surtout lorsque l'on sait l'importance des établissements publics par rapport à l'investissement et à la mise en place des politiques sectorielles. Il serait ruineux de diminuer l'efficacité de ces outils en les inscrivant dans une logique d'appétits partisans. Politiquement, c'est un désastre parce que l'image reflétée est celle de structures partisanes profitant de la nouvelle constitution pour placer les leurs aux postes juteux.

Par ailleurs, la présence de parlementaires israéliens à une réunion de l'Association des parlementaires méditerranéens à causé des remous. Il est normal que des partis politiques, dont le PJD, tiennent à rappeler la forte opposition populaire à la normalisation. La gestion gouvernementale, elle, se doit de respecter la permanence de la diplomatie marocaine et du rôle de Rabat sur la scène internationale en défense des intérêts du peuple palestinien.

Ces couacs s'ajoutent aux risques de non finançabilité de la loi de finances, aux tensions sur le droit de grève et la loi en préparation et, enfin, aux médias publics. La majorité doit se ressaisir rapidement pour assurer sa cohésion autour de la charte constituant la coalition. La normalité démocratique nécessite la rupture avec des attitudes qui ont contribué à discréditer les institutions. La pire est celle de la dualité, c'est-à-dire d'un parti participant au gouvernement mais qui déploie une communication comme étant dans l'opposition, pour des raisons électorales. Cette attitude doit être bannie pour toujours. S'il y a des divergences politiques réelles, qui ne peuvent être résolues à l'intérieur de la coalition, il faudrait qu'elles soient livrées au débat public. Le Maroc ne peut se permettre des guéguerres sans consistance alors qu'il est au début d'une période qu'il veut fondatrice.

La normalité démocratique nécessite la rupture avec des attitudes qui ont contribué à discréditer les institutions. La pire est celle de la dualité, c'est-à-dire d'un parti participant au gouvernement mais qui déploie une communication comme étant dans l'opposition, pour des raisons électorales.

Date 06/04/2012
N: 373

CHALLENGE

PAGE:4

par Kamal LAHLOU

Pour un syndicalisme responsable

lusieurs voix se sont élevées pour demander aux syndicats de prendre en considération la situation financière du pays. Les résultats du dialogue social vont coûter à l'Etat cette année treize milliards de dirhams. Pourtant,les centrales continuent à appeler à des mouvements de grève répétés, intempestifs, au mépris des intérêts des usagers du service public, c'est-à-dire la majorité des citoyens. Les revendications salariales sont souvent légitimes, mais il ne faut pas mettre en péril les équilibres globaux, au risque de plonger l'économie marocaine dans une récession dont l'emploi serait la première victime. Parce qu'elles sont mieux implantées dans l'administration, les centrales syndicales sont plus combatives chez les fonctionnaires. Aucune entreprise ne permettra des grèves de trois mois par an, et souvent plus. D'ailleurs, parce que le privé prélève les jours de grève, les syndicats ne recourent à ce moyen que de manière exceptionnelle.

Cette fois les syndicalistes doivent entendre le discours de la raison. L'économie marocaine traverse une conjoncture difficile à cause du contexte régional. Les comptes de la Nation sont inquiétants. Le gouvernement a malgré tout programmé de véritables acquis, la RAMED, le fonds de solidarité, etc. Pour que le gouvernement puisse satisfaire les revendications, encore faut-il qu'il dispose de moyens. Une telle aisance ne peut venir que d'une croissance forte, de la maîtrise des dépenses au titre de la Caisse de Compensation. La masse salariale, incompressible, est déjà à près de 12% du PIB, le double de l'objectif fixé au moment de la fameuse opération de départ volontaire. Ce sont des réalités, pas des alibis.

Les relations entre le nouveau gouvernement et les centrales syndicales sont houleuses. L'annonce d'une loi encadrant la grève est sentie comme un bras de fer, alors que ce texte est réclamé depuis un demi-siècle par les opérateurs. Il est normal que le projet de loi associe les opérateurs sociaux, qu'il sauvegarde les libertés syndicales. De ce point de vue, la revendication de négociation est légitime. A condition qu'elle ne retarde pas encore une fois le travail législatif ! Pour le reste, il est clair que le gouvernement doit appliquer tous les engagements pris il y a un an par le Cabinet El Fassi. Il doit aussi répondre sur des revendications sans incidences financières. Les syndicalistes, eux, doivent comprendre que la situation économique ne permet pas la satisfaction de toutes les revendications. Tous les Marocains ont intérêt à ce que toutes les conditions de la relance soient rapidement réunies. En Allemagne, les ouvriers acceptent des diminutions de salaires, des allongements des horaires de travail pour sauvegarder des emplois. C'est le dialogue social à l'allemande qui a permis à ce pays de maintenir sa compétitivité, malgré le vieillissement de la population. Il nous faut tendre vers ce véritable partenariat. Salariés, Etat et patrons doivent mettre en place des mécanismes participatifs pour éviter des tensions sociales inutiles, surtout quand les caisses sont vides. La concentration doit être de mise, tout en clarifiant les enjeux économiques. Les centrales syndicales ont démontré par le passé, quand elles étaient moins nombreuses, qu'elles pouvaient se hisser au niveau de ces exigences. Elles peuvent retrouver cette attitude patriotique, rationnelle, puisque, avant de partager la valeur, il faudra d'abord la créer. Mais c'est la confiance qu'il faut rétablir en premier. Les officiels ne peuvent continuer à utiliser le dialogue comme un pompier et à renier leurs engagements dès que les grèves s'arrêtent. Ce nouveau climat est aussi nécessaire que la bonne gouvernance car la relance a besoin de paix sociale. ■

6

Date 06/04/2012 N: 973 | MAROC HEBDO | PAGE: 50

Par Maître M'hamed El Fekkak

Le Smig en question

Au moment où tous les gouvernements du monde prennent des mesures draconiennes pour réduire le coût du travail, notre gouvernement islamiste cherche à relever le Smig (salaire minimum interprofessionnel garanti) à 3.000 dhs par mois, ce qui représente une augmentation de 36,58% du Smig actuel.

Les islamistes, aujourd'hui à la tête du gouvernement, doivent se rendre compte que le relèvement du Smig à 3.000 dhs par mois, dont ils ont fait leur cheval de bataille pendant les élections du 25 novembre 2011, était une promesse irréaliste, voire grave, car il représente une augmentation de 36,58% du Smig actuel, ce qui pourrait détruire des dizaines de milliers d'emplois et plonger le Maroc dans une crise économique sans précédent.

Le Smig est institué depuis 1936 pour garantir à tout salarié un salaire minimum, son relèvement ne se décide pas à la légère et ne se fixe pas forfaitairement. Il est fixé par décret pris sur proposition de l'autorité gouvernementale chargée du Travail après avis de la commission (CCPS) chargée de suivre, en liaison avec le service central des statistiques, les fluctuations de l'indice du coût de la vie. Celui-ci est établi en fonction des prix de détail pratiqués dans les villes, le niveau initial des indices de référence est constaté par le HCP, ses variations mensuelles sont publiées tous les mois au Bulletin officiel.

Lorsque la commission constate que l'indice d'ensemble du coût de la vie a subi une hausse au moins égale à 5% par rapport aux indices de référence, un relèvement du taux du Smig dans la même proportion est pris par décret. Pour des raisons juridiques et techniques,

Nos islamistes feraient mieux d'imposer le respect des lois sociales.

le Smig est fixé sur la base d'une heure de travail, sachant que la durée maximum du travail est de 44 heures par semaine. Le Smig est fixé aujourd'hui à 11,70 dhs/heure, soit par mois 2.246,40 dhs. Pour obtenir un revenu de 3.000 dhs/mois, il faudra une augmentation, comprenant les charges, de 991,13 dhs, soit un relèvement du Smig de 36,58% ou un nouveau taux horaire de 15,98 dhs.

Comment peut-on se permettre d'augmenter le coût du travail pendant qu'on cherche à créer des emplois en incitant les acteurs économiques marocains et étrangers à investir? une telle décision serait tout simplement suicidaire, car, on n'a pas besoin d'être un prix Nobel de l'économie pour imaginer les graves conséquences pouvant en résulter. D'ailleurs, les entreprises n'ont pas à supporter les frais d'une mesure farfelue, nos islamistes feraient mieux, pour améliorer le quotidien des Smigards, d'imposer le respect des lois sociales, à commencer par la protection sociale dont chaque salarié doit bénéficier auprès de la CNSS.

En France, une étude publiée en 2000 par l'INSEE avait conclu qu'une augmentation de 10% du Smic (l'équivalent du Smig au Maroc) détruirait environ 290.000 emplois.

En Espagne, le gouvernement vient de décider par décret, pour éviter le circuit parlementaire et gagner du temps, la suppression d'une bonne partie des indemnités prévues au profit du salarié en cas de licenciement individuel et d'autoriser le licenciement collectif en cas de difficultés financières de l'entreprise. Autrement dit, pour créer de l'emploi il faut faciliter le licenciement.

Rappelons que le Smig mensuel au Maroc est de 2.246,40 dhs, il est en Algérie, comme en Tunisie, l'équivalent de 1.300 dhs et en Egypte l'équivalent de 600 dhs ■

Date 06/04/2012
N : 640

LE REPORTER

ÉDITO

Presse et subvention de l'Etat

Par Bahia Amrani

Cette semaine, donc, le ministre de la Communication, Mustapha Khalfi, a publié, sur le site du ministère, les montants des subventions allouées à la presse depuis 2005. Pourquoi 2005 ? Parce que c'est à partir de cette année-là que, sur décision royale, la subvention que recevaient jusque-là les seules publications des partis politiques et de l'Etat, a été généralisée à tous les journaux qui répondent à un certain nombre de critères, que ces journaux soient partisans, indépendants, ou autre... (Dans la catégorie «autre», se classent par exemple les titres du groupe Maroc Soir qui ne sont ni partisans, ni indépendants).

Certains ont pu reprocher à Mustapha Khalfi –et plus généralement à l'ensemble des ministres du PJD qui se sont mis en tête de publier les listes de tous les bénéficiaires des deniers de l'Etat- de prendre des décisions à effet rétroactif, rendant publics des chiffres qui ne relèvent pas de leur gestion. A cela, le ministre de la Communication a donné une réponse, pour ce qui le concerne. Il a expliqué que certains éditeurs, mécontents de n'avoir pas reçu la subvention attendue, en avaient appelé à la Cour des comptes afin que l'opinion publique sache comment avait été réparti l'argent destiné à la presse ; et qu'il préférait prendre les devants, livrant lui-même les listes annuelles, conformément du reste, a-t-il ajouté, aux résolutions de transparence et de bonne gouvernance prises par le gouvernement que dirige son parti.

Mais ce qui a davantage fait réagir la profession, c'est le timing choisi pour publier ces chiffres. Car, ont expliqué les éditeurs au ministre, la publication des subventions accordées aux journaux, juste après celle des listes de bénéficiaires d'agréments de transport et avant celles, annoncées, de licences de pêche ou d'exploitation de carrières de sable, ainsi que des subventions versées aux associations, sème la confusion dans les esprits et crée l'amalgame.

En effet, la subvention que reçoit la presse s'inscrit dans le cadre d'un contrat-programme qui a été signé entre le gouvernement et la Fédération des éditeurs et qui a pour objectif de contribuer à la mise à niveau de la profession. Il ne s'agit pas là d'une rente !

Les journaux ne bénéficient de la subvention qu'après avoir rempli un certain nombre de conditions, prévues par le contrat-programme. Il faut qu'ils aient un numéro de la commission paritaire (commission composée de représentants du ministère de la Communication, ministère des Finances, ministère du Commerce, de l'Industrie et de la Fédération des éditeurs de journaux). Ce numéro n'est délivré à un journal que s'il est en règle avec la législation du pays, s'il a engagé le nombre de journalistes requis (il y a un nombre minimal pour les hebdomadaires, un autre pour les quotidiens, etc), s'il a inscrit ses journalistes à la CNSS et payé leurs cotisations (bordereaux de règlement à l'appui), s'il est à jour avec l'administration des impôts (attestation fiscale obligatoire) et s'il a présenté ses factures d'achat de papier et de téléphone dûment certifiés, la subvention étant essentiellement calculée sur la base de ces factures. Les journaux ont alors droit au remboursement de 40% de leurs dépenses d'achat de papier d'impression et de 50% de leur facture de téléphone.

Les montants des subventions peuvent paraître énormes, mais en réalité, ils ne couvrent pas plus qu'un à deux mois d'impression.

Les éditeurs les trouvent très insuffisants. A titre d'exemple, il y a quelques mois, le Président Sarkozy a porté la subvention accordée aux médias français à 600 millions d'Euros. Quand on sait que l'enveloppe globale de la subvention à la presse, au Maroc, qui était de près de 50 millions de DH (moins de 5 millions d'Euros) en 2005 n'est plus en 2011 que de près de 33 millions de DH (3 millions d'Euros)... On peut dire, si on nous permet l'expression: «y a pas photo» !

Il reste cependant qu'au cours des années et au fur et à mesure de leur application, les critères retenus pour le calcul de la subvention accordée à chaque journal, se sont révélés parfois injustes. Les journaux qui ont le plus besoin d'aide se sont retrouvés avec les montants les plus bas. Les éditeurs aussi bien que le ministère en ont pris conscience. Une réflexion avait été engagée du temps où Nabil Benabdellah présidait aux destinées de ce ministère. Puis elle s'est poursuivie avec son successeur, Khalid Naciri, qui comptait lancer le débat sur la révision des critères à l'occasion du renouvellement du contrat-programme. Les élections anticipées ayant eu lieu et Mustapha Khalfi (qui était membre de la Fédération des éditeurs et n'ignore rien du problème) arrivant à la tête du ministère, il a décidé de réouvrir ce dossier. Il propose de nouveaux critères plus équitables. Il en sera débattu à l'occasion de la finalisation du nouveau contrat-programme.

En attendant, les deux points importants sur lesquels les éditeurs appellent l'attention, c'est, d'abord, que la subvention accordée à la presse dans le cadre d'un contrat-programme n'est pas une rente, mais une aide à la modernisation du secteur (plusieurs secteurs de l'économie reçoivent une aide étatique dans le même cadre). Ensuite, que cette subvention ne représente qu'une infime partie des dépenses des entreprises de presse qui constituent désormais une véritable industrie, avec ses centaines d'emplois directs et indirects et toutes les activités qui gravitent autour... ■

Date 06/04/2012 N: 2656 | AUJOURD'HUI LE MAROC | ²PAGE: 1

Edito

Par Saâd Benmansour

Le chef de gouvernement vient de publier par voie d'arrêté la liste d'une centaine de professionnels qui sont appelés à défendre les contribuables auprès de la direction générale des impôts. Ces professionnels vont en fait siéger au sein de la fameuse commission nationale censée trancher les litiges qui opposent le fisc aux contribuables. Le problème est que ces personnes représentent seulement des contribuables de la catégorie des professionnels. Toutes les professions ont leurs représentants : les médecins, les pharmaciens, les avocats, les industriels, les commerçants... Mais alors, le contribuable et citoyen lambda qui se voit demander un redressement fiscal au titre d'une transaction immobilière, qui va le défendre ? Personne. Il est livré à son sort et doit trouver tout seul les moyens légaux de se défendre face à une grosse machine qui s'appelle le fisc. Aucune chance !

Date 06/04/2012
N : 1054

LE SOIR ECHOS

PAGE:2

Éditorial

Registre

Lors de la session de discussion du budget sectoriel au Parlement, mercredi, le ministre Azami a suscité un tollé en refusant de dévoiler le salaire des hauts cadres de l'Administration. Mais la raison pour laquelle les parlementaires se sont offusqués tient plus de la manière dont leur requête a été accueillie que par sa nature.

En cette période d'arrimage du Maroc à une démocratie plus juste, le credo de la transparence est convoqué à toutes les sauces et autorise tout le monde à demander tout et parfois n'importe quoi.

Le danger lié à cette pratique est sa dimension qui peut prêter au populisme et, par conséquent, nous éloigner de notre objectif essentiel de justice.

D'un côté, il est normal et légitime, puisque les postes de l'Administration répondent à des fiches de postes et des affectations budgétaires, que ces informations soient disponibles, bien qu'elles ne soient pas les plus importantes en terme de priorités ni d'urgences.

D'un autre côté, la réaction du ministre est révélatrice d'un manque de maîtrise de soi qui a conduit une bonne partie de l'hémicycle à exprimer sa désapprobation de manière énergique. A moins que cette manœuvre dilatoire n'ait été réfléchie.

Questionné sur un fait, M. Azami a opéré une translation émotionnelle très répandue, en déplaçant la question sur le registre de la confiance, des rapports émotionnels ; et ce faisant, a occulté, volontairement ou non, le fond au profit de la forme. Au final, la réponse à la question a été éludée, le fonctionnement du Parlement décrié, et le spectacle offert peu glorieux.

Au delà de la minute de scandale, la question reste posée. Et devant la réaction observée, elle devient inévitable. Et le ministre devra revenir et répondre aux parlementaires, par respect pour l'institution qu'ils représentent et pour le peuple qui les a désignés.

Les élus n'ont en aucun cas dépassé leurs prérogatives lors de cette séance, pas plus qu'ils n'ont accusé le ministre *intuitu personae* d'un quelconque écart. En mettant de côté les dimensions personnelles et émotionnelles, les questions les plus ardues pourront être traitées de manière rationnelle. Fût-ce au prix du froissement de l'ego d'un ministre.

SAÂD A. TAZI

Date 06/04/2012
N: 487

LA VERITE

PAGE: 13

L'éditorial

de Abdallah El Amrani

"Un ministre, ça ferme sa gueule ou ça démissionne"

Ce sont les électeurs du PJD à Marrakech, vivant en grand nombre dans le sillage des activités touristiques, qui vont pâtir des conséquences de la diabolisation de leur ville par le ministre d'un département régalien au sein du gouvernement.

Personne ne comprend cependant les véritables raisons qui ont poussé un ministre aussi important que Ramid à s'en prendre aux touristes étrangers de Marrakech.

Ses propos sonnent encore comme une sentence prononcée dans un tribunal inquisitorial. "Des gens du monde entier viennent pour passer beaucoup de temps à commettre des péchés et s'éloigner de Dieu", a déclaré, jeudi 29 mars, le ministre Mustafa Ramid au cours d'une visite dans une école coranique à Marrakech, suscitant une panique dans les milieux professionnels qui paient encore un tribut onéreux suite à des accusations identiques proférées par l'ancien ministre français Luc Ferry. Dès lors, il n'est pas surprenant qu'une polémique éclate sur les réseaux sociaux dans un pays où l'on scrute matin et soir l'évolution des statistiques des touristes.

Les observateurs ont bien noté, comment depuis la formation du gouvernement Benkirane, les fatwas des ministres PJD sont à la hausse. Pas la peine de créer un observatoire pour recenser les auteurs de ces bévues. Sur le registre des sorties tonitruantes, genre condamnation du festival Mawazine ou nomination de la ville de Marrakech aux oscars du péché, personne ne viendrait ravir aux ministres PJD la vedette. Ils sont passés maîtres dans le domaine de la production des injonctions déplacées. Tout ce qui symbolise les temps modernes -musique, tourisme- semble les énerver. Toute ouverture déchaîne, chez les nouveaux gouvernants, un ouragan de tirs tendus. Les arquebusiers les plus divers, naguère appartenant à la seule mouvance d'Al Adl, proviennent maintenant du PJD qui n'hésite pas à monter au feu en portant les habits de la majorité gouvernementale. La terrifiante déclaration de Mustafa Ramid à propos des étrangers qui visitent Marrakech pour s'éloigner de Dieu, traduit, en l'absence d'un démenti de ses pairs au gouvernement, la position officielle de toutes les composantes du cabinet Benkirane, PPS, Istiqlal et MP compris.

Inutile, je suppose, de dire de nouveau combien le traitement médiatique de cette sortie de Ramid sera coûteux pour l'image de notre pays. Avant que s'en empare la presse écrite, - c'est de ce type de presse que l'on attend recul et arguments par rapport à l'instantané du média audio-visuel -, la toile grouille de réactions dont la teneur et la sévérité ont été sans doute évaluées par le ministre de communication qui aura aussi analysé leurs retombées négatives sur la ville ocre et le royaume en général. Le Maroc a été toujours victime de ces formes de déboires. La manipulation atteint son comble lorsqu'une certaine presse, s'appuyant sur la maladresse d'un officiel marocain, grossit le trait et exagère les faits jusqu'à verser dans le ridicule. On reconnaît d'ailleurs les ennemis du royaume à cette frénésie jubilatoire qu'ils manifestent bruyamment et qui les conduit à saisir les faits aussi infondés que les divagations incantatoires d'un ministre en transe.

A l'inverse, l'intérêt est de combattre les clichés qui font de notre pays un terreau de germination de toutes sortes de délinquances : trafic, consommation de drogue et prostitution masculine et féminine... D'ailleurs, en situant exactement où en sont, chez nous, ces maux que toute société humaine traîne comme des boulets, on constate que les capitales prétendument vertueuses de certains régimes puritains sont éminemment plus affectées par ces pratiques répréhensibles. A Téhéran, par exemple, il est plus aisé « d'obtenir » une liaison sexuelle tarifée, des alcools ou de la drogue qu'à Rabat ou Marrakech. Ce qui est frappant dans le tir de barrage que nous subissons (ci-contre dans «Balisage» des spécimens in medium de ces écrits fielleux), c'est que cela provient toujours des mêmes officines. On y dérèle le côté «service commandé» d'une permanente campagne de dénigrement anti-marocaine dont des titres, tels L'Express et Libération en France ou encore El Pais en Espagne, en sont depuis longtemps les portes fanions. Mais on y relève aussi la trace de ceux qui avaient fait le pari d'un échec de l'expérience démocratique conduite par un parti islamiste modéré. Maintenant, essayons de savoir si notre ministre va tirer les enseignements qui s'imposent en s'abstenant dans l'avenir d'expliciter ses opinions personnelles. Sinon, il doit démissionner.

A ce sujet, la phrase de Jean-Pierre Chevènement est toujours d'actualité : *"Un ministre, ça ferme sa gueule ou ça démissionne"*. Prononcé par le "Che" le 29 janvier 1991, ce propos suivi d'une démission en protestation à la décision du gouvernement Rocard de soutenir la guerre de Bush père en Irak avait le mérite de la clarté : le ministre est cantonné à un rôle d'exécutant. Faut-il maintenant interpréter le mutisme du gouvernement comme approbation du propos du ministre Mustafa Ramid ? Que ce dernier était dans son rôle d'exécutant d'un programme de moralisation gouvernementale ? Pour s'absoudre d'une telle connivence les Benabdellah et autre Souhaïl doivent convaincre leur collègue de partir. Par sa démission, Ramid retrouvera une forme de liberté propre à lui permettre justement «d'ouvrir sa gueule».

“ La phrase de Jean-Pierre Chevènement est toujours d'actualité : *"Un ministre, ça ferme sa gueule ou ça démissionne"*. **Prononcé par le "Che" le 29 janvier 1991, ce propos suivi d'une démission en protestation à la décision du gouvernement Rocard de soutenir la guerre de Bush père en Irak avait le mérite de la clarté : le ministre est cantonné à un rôle d'exécutant. Faut-il maintenant interpréter le mutisme du gouvernement comme approbation du propos du ministre Mustafa Ramid ? Que ce dernier était dans son rôle d'exécutant d'un programme de moralisation gouvernementale ? Pour s'absoudre d'une telle connivence les Benabdellah et autre Souhaïl doivent convaincre leur collègue de partir. Par sa démission, Ramid retrouvera une forme de liberté propre à lui permettre justement "d'ouvrir sa gueule".** ”

Date 06/04/2012
N: 4650

LA VIE ECO

PAGE: 3

EDITORIAL

Ça n'arrive pas qu'aux autres...

Dans son projet de réforme du pôle audiovisuel public, le ministre de la communication l'a déclaré clairement : il faut interdire la publicité pour les jeux de hasard sur les chaînes de télévision appartenant à l'Etat. L'argument se comprend, il est valable. Le Maroc est un pays musulman et la religion interdit les jeux de hasard. Du point de vue de la morale universelle aussi, il convient de ne pas pousser au jeu ceux qui ne l'ont pas fait, ne pas entretenir, chez ceux qui le font, la flamme.

Mais il y a une question de cohérence dans l'approche. Au Maroc, l'industrie du jeu est un monopole d'Etat, ce même Etat qui est musulman. Au Maroc, l'industrie du jeu, ce sont trois sociétés étatiques qui rapportent des recettes à cet Etat, sous forme de contribution indirecte, en lui épargnant de financer le Fonds national de développement du sport, le Fonds spécial des œuvres caritatives, le développement de la race équine, la fondation CDG, etc. En gros, c'est près d'un milliard de DH qui est versé par l'industrie du jeu chaque année, sans compter la contribution directe, sous forme de recettes de TVA et de recettes de monopole, ce qui fait un autre milliard au moins.

Il convient alors, pour plus de cohérence dans l'approche, de surseoir à ces recettes définitivement et d'abandonner l'industrie du jeu. Car comment expliquer sinon que l'Etat autorise l'existence de points de vente arborant publiquement une enseigne Loto ou des bureaux du PMUM bien reconnaissables ? N'est-ce pas là de la publicité ? L'Etat veut bien de l'argent du jeu mais se rappelle qu'il est illicite quand il s'agit de faire de la publicité à la télévision ; ferme les yeux sur les enseignes affichées dans la rue...

L'ETAT VEUT BIEN DE L'ARGENT DU JEU MAIS SE RAPPELLE QU'IL EST ILLICITE QUAND IL S'AGIT DE FAIRE DE LA PUBLICITÉ À LA TÉLÉVISION ; FERME LES YEUX SUR LES ENSEIGNES DU LOTO ET DU PMUM DANS LA RUE...

Et quand bien même l'Etat voudrait mettre fin à l'industrie du jeu et y aller de sa poche pour promouvoir ce qu'il fait financer par le jeu, un problème se pose : quand l'Etat ne régule pas le jeu c'est la nature qui s'en charge et les abus qui s'en mêlent : il n'y a qu'à voir ce qui se passe dans le Nord avec les machines à sous informelles. Ne pas occuper le terrain c'est laisser le jeu illicite proliférer avec des risques d'addiction autrement plus graves et tous les pays ont été confrontés à cette nécessité. Aussi absurde que cela puisse paraître, le rôle d'une Loterie d'Etat c'est d'abord de protéger les citoyens contre les abus en veillant à ce que le «taux de retour joueur» (recettes globales/montants reversés aux joueurs) ne soit pas trop élevé pour ne pas créer justement d'addiction, en adoptant des règles responsables (interdiction de vente aux mineurs), en organisant un circuit transparent et verrouillé. Quand un vice devient nécessité pour une large frange de la société, mieux vaut en contrôler les leviers et en faire profiter la communauté, car le jeu existera toujours d'une manière ou d'une autre ■

FADEL AGOUMI

Date 06/04/2012
N : 3757

L'ECONOMISTE

ÉDITORIAL

Rupture

LE gouvernement Benkirane a-t-il mangé son pain blanc? Officiellement, un peu partout des chantiers de moralisation et de transparence sont ouverts. Pas un département qui ne se soit inscrit dans ce qui s'apparente à une sorte de concours Lépine de chasse aux «déviations». Comme pour montrer que l'équipe aux commandes s'affiche en parangon de vertu. L'on retrouve sans doute ici la rhétorique qui a fait le succès du programme électoral du PJD. Difficile pour autant d'en faire un programme.

D'abord, cette tentative d'incarner les temps nouveaux ne réussit pas à l'ensemble des partis de la majorité. Par exemple, d'un coup de baguette politique, Istiqlal et PPS viennent d'enterrer leurs divergences, et avec, les soupçons de «casseroles» au ministère de la Santé. Au bout de plusieurs jours de suspense, et d'indiscrétions sur les bizarreries, les «rapports d'inspection», qu'il aurait trouvés à son arrivée, Houcine Louardi a décrété officiellement, avec son prédécesseur Yasmina Baddou, l'amnistie, la paix des braves. Et même si ce revirement risque d'être diversement apprécié et décrédibiliser les intentions affichées pour ce secteur, c'est surtout la crainte d'une crise majeure de cohabitation, au sein du gouvernement, qui semble avoir primé.

Ensuite, les sorties intempestives et incontrôlées de certains ministres, comme celle de Ramid, difficilement décryptables, comme celle de Khalfi, rendent illisible la stratégie du chef de gouvernement. Cette situation ne contribue pas à cautionner sa capacité de créativité politique. Ni celle de la rupture. ❑

Mohamed BENABID

13